



annd

Arab NGO Network  
for Development

شبكة المنظمات العربية  
غير الحكومية للتنمية

# تقرير نتائج حلقة النقاش المركزة حول العدالة المناخية في مصر



أكتوبر 2026

مشروع تعزيز عمل المجتمع المدني  
في المنطقة العربية نحو تحقيق  
العدالة المناخية



تقرير نتائج حلقة النقاش المركزة حول

# العدالة المناخية في مصر

مشروع تعزيز عمل المجتمع المدني  
في المنطقة العربية نحو تحقيق  
العدالة المناخية

أكتوبر 2026

## مقدمة

في إطار المشروع 996-RAS-UDF-23، وبصفتها جهة الاتصال الوطنية، وبالتنسيق مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، جمعت مؤسسة المرأة الجديدة ممثلين عن المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين في مصر، ونظمت مجموعات نقاش مركزة هدفت بصورة أساسية إلى:

- جمع ملاحظات معققة من ممثلي المجتمع المدني الأقل تمثيلاً في النقاشات التي تتعلق بالسياسات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي مساحات المناصرة الخاصة بقضايا العدالة المناخية.
- إتاحة المجال لتبادل المعلومات بصورة ميسرة حول تصورات المجتمع المدني، والمؤشرات المحلية لتغيّر المناخ وآثاره، بمشاركة مجموعات المجتمع المدني التي يشمل عملها (كالأبحاث والمشاريع والانخراط المجتمعي وغيرها) الفئات التي تتعرض لآثار مباشرة جراء الظلم المناخي.
- تحديد الأولويات الرئيسية والاعتبارات الأساسية اللازمة لتحقيق العدالة المناخية.
- إطلاق مجتمع ممارسة حول العدالة المناخية يوفر مساحة لعملية تعلّم تشاركية قائمة على «التفكير المشترك» في قضايا العدالة المناخية على المستوى الوطني، بمشاركة مجموعات الشباب والنساء.

ومن أجل ضمان مشاركة مرنة لفئات متنوعة، نُظمت جلسات مجموعة النقاش المركّز في ثلاثة لقاءات عُقدت في 23 يونيو (حزيران) و 30 يونيو (حزيران) و 21 يوليو 2026 (تموز) في بورسعيد. وقد أشركت مؤسسة المرأة الجديدة في هذه النقاشات ما مجموعه 41 مشاركاً ومشاركة، من بينهم ممثلون عن المجتمع المدني وفئات متنوعة من المستفيدين وأصحاب المصلحة. واعتمدت الجلسات صيغة نقاش مفتوح شبه منظم، استناداً إلى وثيقة إرشادية تضمّنت مجموعة من المحاور والأسئلة الرئيسية (مرفقة)، مع إتاحة المجال للمشاركين لطرح قضايا وتجارب أخرى اعتبروها مهمة. ولم يقتصر النقاش على تقديم الإجابة المباشرة عن الأسئلة المطروحة، بل أتاح أيضاً تبادل الخبرات والتعقيب على مداخلات المشاركين، مما أفسح المجال لموضوعات ونقاط نقاش، لم تكن واردة بالضرورة بصورة صريحة في الدليل الإرشادي. وقد اعتبر النقاش مساحة لاستكشاف تنوّع تصورات المشاركين وتجاربهم، وليس استنبأاً يهدف إلى استخلاص إجابات محددة سلفاً. وعليه، يرّكّز التحليل على الأفكار والقضايا المتكررة التي برزت في النقاش، فضلاً عن التجارب والأمثلة التي ساعدت على توضيح مواقف المشاركين إزاء القضايا المطروحة.

# مجموعة النقاش المركزة مع ممثلي المجتمع المدني

كشفت النقاشات مع المشاركين أن مسألة دور المجتمع المدني في معالجة تغيّر المناخ، لا يمكن أن تقتصر على تحديد مجموعة من الأنشطة أو التدخلات المنفصلة فقط. فهذا الدور يرتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الدولة وسياساتها، وبقدرة المجتمع المدني على الوصول إلى المعلومات، وإنتاج المعرفة، والتأثير في التشريعات والسياسات، والوصول إلى المجتمعات المتضررة.

وأظهرت النقاشات أن المجتمع المدني لا ينطلق من فراغ، إذ ثمة خبرات قائمة بالفعل في مجالات التوعية، والمشاركة المجتمعية، والزراعة الإيكولوجية، والتقاضي، والمناصرة، وإنتاج المعرفة. غير أن التحدي الجوهرى يكمن في العجز عن توحيد هذه الخبرات وتحويلها إلى قوة جماعية قادرة على التأثير في السياسات العامة. ويتسق ذلك مع الهدف البحثي، المتمثل في الانتقال من مجرد تبادل الخبرات، إلى تحديد سبل تطوير دور المجتمع المدني وإطلاق مجتمع ممارسة حول العدالة المناخية. وقد تناولت النقاشات النقاط التالية:

## مفهوم العدالة المناخية والفئات الأكثر تضررًا

كشفت النقاشات أن مفهوم العدالة المناخية، لم يكن بالنسبة للمشاركين مجرد مسألة تتعلق بتوزيع آثار تغيّر المناخ، بل ارتبط منذ البداية بسؤال أوسع يتعلق بالظلم وعدم المساواة والمسؤولية والحقوق. وجرى التأكيد مرارًا خلال النقاشات، على أن الجميع لا يؤدّون الأدوار ذاتها، ولا يتحمّلون الضرر ذاته، وأن تغيّر المناخ لا يصيب مجتمعًا متجانسًا، بل تتوزع آثاره بشكل غير متكافئ داخل البلدان وفيما بينها. وفي هذا السياق، جرى تسليط الضوء على الفقراء والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة، باعتبارهم من الفئات الأكثر عرضة للتمييز ولآثار الظلم المناخي. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة، لأنها تنقل النقاش من التعامل مع تغيّر المناخ باعتباره ظاهرة طبيعية، إلى النظر إليه كقضية اجتماعية واقتصادية وحقوقية.

ربط أحد المشاركين نشأة مفهوم العدالة المناخية، محاولا الربط بين تغيّر المناخ وحقوق الإنسان، منتقدًا في الوقت ذاته ميل بعض حكومات بلدان الجنوب العالمي إلى اختزال المفهوم في حقوق محدّدة، كالحق في المياه والحق في الحياة، مع إغفال حقوق أخرى والآثار الاجتماعية لتغيّر المناخ. وبرز في هذا السياق مثال النساء، إذ يمكن أن يؤدي تغيّر المناخ إلى زيادة العنف أو الحد من فرص الحصول على التعليم، ما يعني أن آثار المناخ تمتد إلى مجالات لا تنعكس عادةً في المؤشرات المناخية التقليدية. وبالمثل، طُرحت في النقاش نقطة مهمة أخرى مفادها أن الهشاشة ليست فئة أحادية متجانسة، فداخل الفئات التي توصف بالمتضررة توجد فئات أكثر هشاشة. وقد تجلّى ذلك بوضوح في النقاش حول الإجهاد الحراري، حيث أشار أحد المشاركين إلى أن «المجتمعات الأكثر هشاشة تضم في داخلها فئات أكثر

**هشاشة»،** بما يعني أن تعريف الفئة المتضررة بصورة عامة قد يحجب فروقًا وتفاوتات جوهرية داخل هذه الفئة نفسها.

كما جرى تسليط الضوء على الصلة بين العدالة المناخية وحقوق العمل والعمال. فعندما طرح مفهوم التحول العادل، لم يقتصر تساؤل المشاركين على كيفية الانتقال إلى اقتصاد أقل اعتمادًا على الوقود الأحفوري، بل كان: ماذا سيحدث للعمال خلال هذا التحول؟ وكيف يمكننا الحديث عن تحول عادل في حين أن العمال الزراعيين غير مسجلين أصلًا في انظمة الحماية؟ **وعليه، جرى الربط بين التكيف والانتقال العادل وبين الحقوق الأساسية، بما في ذلك السلامة والصحة المهنية.** وتزداد هذه المسألة وضوحًا عند الانتقال من المفهوم إلى التجربة الميدانية. فقد عرض أحد المشاركين مثالاً من إحدى قرى المحافظة الشرقية، حيث تعاني النساء من مشكلات صحية، وفقدن بعض أشكال الدعم، ولا يحصلن على العلاج الممول من الدولة. وفي الوقت ذاته، تراجعت أجور النساء العاملات نتيجة دخول شركات إلى المنطقة، تشتري الأراضي والمحاصيل وتستقدم عمالاً من خارج المجتمع المحلي. كما أشار إلى افتقار النساء العاملات الى المرافق الأساسية، كدورات المياه، وما يترتب عن ذلك من تقليص مدّة يوم عملهن. ولا يبين هذا المثال أثراً مناخياً بحدّ ذاته، بقدر ما يكشف السياق الاجتماعي الذي تدخل إليه الصدمات المناخية. فالمجتمع الذي يعاني أصلًا من ضعف الخدمات الاجتماعية والحماية، ومن هشاشة العمالة، وظروف العمل غير المستقرة، يكون أكثر عرضة لتفاقم الأضرار عند تغيّر ظروف الإنتاج أو الموارد أو المناخ. لذلك، فإنّ العدالة المناخية، كما عكستها النقاشات، لا يمكن فصلها عن العدالة الاجتماعية والعمل والحماية الاجتماعية. كما تناول النقاش توسيع مفهوم العدالة المناخية وارتباطه بالخسائر والأضرار غير الاقتصادية. وأشار المشاركون إلى أن آثار تغيّر المناخ لا يمكن دائمًا قياسها بمقاييس نقدية، إذ ثمة خسائر تشمل الأرواح والموارد وسبل العيش والحصول على الغذاء، إضافة إلى النزوح والعنف ضد النساء. واستشهد في هذا الإطار باختفاء بعض المواسم الزراعية وما يرتبط بها من ممارسات اجتماعية. فاختفاء موسم المشمش في الفيوم، على سبيل المثال، لا يعني خسارة محصول فحسب، بل يعني أيضًا اندثار ممارسات اعتادت النساء القيام بها، كإعداد معجون المشمش في المنزل، فضلًا عن فقدان الدخل الموسمي المرتبط بهذه المواسم. وعليه، فإن العدالة المناخية، كما كشفت عنها المجموعات، تتجاوز مسألة من يحصل على التمويل، لتتناول سؤالاً أعمق: من يخسر ماذا، نتيجة تغيّر المناخ؟ ومن يملك القدرة على حماية نفسه؟ ومن يتحمّل كلفة الخسارة؟ ويشكل هذا المنظور مدخلًا أساسيًا لفهم بقية مخرجات النقاش، إذ لم يتعامل المشاركون مع التكيف باعتباره مجرد مجموعة من الحلول التقنية، بل ربطوه بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وبطبيعة الخدمات العامة والعمل والزراعة.

وبرز أيضًا خلاف جوهري حول معنى المجتمع المدني ذاته ودوره ضمن هذه الرؤية. فبينما رأى أحد المشاركين، أن على المجتمع المدني أن يؤدي دور حلقة الوصل، بين الحكومة وأصحاب المصلحة، سعيًا إلى تحقيق التوازن بين الطرفين، رأى مشاركون آخرون أن استخدام لغة أكثر تحفظًا أو دبلوماسية، لا يحل بالضرورة إشكالية العلاقة مع الدولة. واعتبروا أن المشكلة قد تكون أعمق من اللغة، إذ تتبع من غياب جوهري للاعتراف بالمجتمع المدني طرفًا أو شريكًا مؤهلاً. ويكتسب هذا الاختلاف أهمية خاصة، لأنه يكشف أن العدالة المناخية لا تقتصر على الاتفاق حول تحديد

الفئات المتضررة، بل تطرح ايضاً سؤالاً حول من يملك الحق في تحديد المشكلة، وصياغة الحلول، وتمثيل المتضررين أمام الدولة.

## أبرز القضايا البيئية والمناخية في مصر وفق تصورات المشاركين

كشفت النقاشات عن تعدد القضايا البيئية والمناخية التي يعتبرها المشاركون من أولويات السياق المصري، مع التأكيد على أن هذه القضايا لا يمكن فصلها عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وأنماط التنمية القائمة. كما أظهر النقاش أن التحديات البيئية لا تقتصر على الآثار المباشرة لتغير المناخ، بل تشمل أيضاً المشكلات المتراكمة في إدارة الموارد الطبيعية والخدمات والبنية التحتية. ويؤدي ذلك الى تفاقم بعض الآثار المناخية بالنسبة الى الفئات والمناطق الأكثر هشاشة.

وتصدّرت المياه القضايا التي تناولها المشاركون، سواء من حيث شح الموارد المائية أو جودة المياه والصرف الصحي وإدارة الموارد. وارتبط النقاش حول المياه بالزراعة والتكيف، وكذلك بالصحة العامة، بما يعكس الترابط بين مختلف القضايا البيئية في مصر.

وبرزت الزراعة كقضية محورية، ليس فقط لأن الإنتاج الزراعي يتأثر بارتفاع درجات الحرارة وتغير الظروف المناخية، بل أيضاً بسبب أوضاع صغار المزارعين والضغط التي يواجهونها على صعيد الزراعة والموارد الطبيعية.

كما تناول المشاركون التلوث بأشكاله المختلفة باعتباره قضية بيئية أساسية، رابطين إياه بالصحة وجودة الحياة. وسلّط النقاش الضوء كذلك على أهمية إدارة النفايات وإعادة تدويرها، باعتبارهما مجالين يمكن من خلالهما الجمع بين معالجة مشكلة بيئية وإيجاد بدائل وممارسات أكثر استدامة.

ونوقشت أيضاً تجارب تتعلق بإعادة استخدام المخلفات الزراعية، والبذور المحلية، والزراعة الإيكولوجية، بما يشير إلى أن معالجة المشكلات البيئية لا تقتصر على الحد من الأضرار، بل يمكن أن تشمل أيضاً استكشاف بدائل محلية.

ومن القضايا البارزة الأخرى التغيرات التي تشهدها البيئة البحرية والبحيرات ومصايد الاسماك. فقد شارك الصيادون المشاركون تجاربهم المباشرة بشأن التحولات التي شهدها البيئة البحرية خلال سنوات عملهم، رابطين ارتفاع درجات الحرارة باختلال النظم البيئية وتغير ظروف الصيد. وتكشف هذه الخبرات عن أهمية المعرفة المكتسبة من خلال الممارسة اليومية في فهم التغيرات البيئية، ولا سيما في القطاعات التي تعتمد اعتماداً مباشراً على الموارد الطبيعية. كما برز الإجهاد الحراري وارتفاع درجات الحرارة، باعتبارهما من القضايا التي تمتد أثرها إلى ما هو أبعد من البيئة ليصل الى الصحة والعمل، خاصة بالنسبة للعاملين في بيئات مكشوفة أو شديدة التعرض للحرارة. وهكذا ارتبطت القضية المناخية في النقاش بالصحة والسلامة والصحة

**المهنية وظروف العمل**، بما يؤكد أن آثار تغيّر المناخ لا تقتصر على الموارد الطبيعية، بل تمتد أيضًا إلى أجساد العمال وقدرتهم على مواصلة العمل.

وتطرقت النقاشات أيضًا إلى **التنمية العمرانية، واستخدام الأراضي والأشجار والمساحات الخضراء**، وإلى التناقض بين بعض إجراءات وممارسات التخطيط العمراني من جهة، وأهداف التكيف وحماية البيئة من جهة أخرى. كما أبدى اهتمام بقواعد البناء ومدى ملاءمتها لتغيّرات درجات الحرارة، فضلًا عن أهمية الحفاظ على الأشجار والمساحات الخضراء، باعتبار ذلك جزءًا من الاستجابة للمخاطر المناخية.

وتكشف هذه القضايا مجتمعةً أن الأولويات البيئية والمناخية في مصر ليست مسائل منفصلة، بل تتداخل مع المياه والزراعة والصحة والعمل والطاقة والتنمية العمرانية والموارد الطبيعية. وعليه، فإن معالجتها يتطلب سياسات تتجاوز المقاربات القطاعية الضيقة، وترتبط حماية البيئة بتحسين الظروف المعيشية والحد من الهشاشة، مع مراعاة الفروق بين المناطق والفئات التي تتأثر بدرجات متفاوتة.

## السياسات والاستراتيجيات المناخية في مصر

كشفت النقاشات عن انتقادات واسعة للاستراتيجية الوطنية للمناخ. غير أن هذه الانتقادات لم تقتصر على مضمون الاستراتيجية، بل امتدت أيضًا إلى الطريقة التي أعدت فيها، والمنظور الذي انطلقت منه، وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وقدرتها على الانتقال من مجرد وثيقة إلى سياسات قابلة للتنفيذ.

ومن أبرز الانتقادات أن الاستراتيجية، وفقًا للمشاركين، لم تنطلق من تحليل واضح للواقع ولجذور الأزمة المناخية. فقد أشار أحد المشاركين إلى أنها لا تقدم رؤية تحليلية واضحة لما حدث، ولا تحدد بشكل كافٍ المتسبب في الأزمة أو علاقة النيوليبرالية بها. فضلًا عن ذلك، فإنها لا تزال تتناول القضية ضمن إطار تقليدي يركز على البيئة حصراً، بدلاً من النظر إلى تغيّر المناخ باعتباره أزمة متشابكة مع الاقتصاد والسياسة والمجتمع. وفي هذا السياق، برزت الخصخصة، باعتبارها عنصراً رئيسياً يرى المشاركون ضرورة إدماجه في تحليل التكيف. ورُبطت الاستراتيجية بالخدمات العامة التي تساعد الناس على التكيف، كالرعاية الصحية، وظهرت تساؤلات حول ما يحدث حين تصبح هذه الخدمات أو المرافق خاضعة للخصخصة. كما ربط أحد المشاركين تركيز الاستراتيجية على التكيف بدلاً من التخفيف، وبين خيارات اقتصادية أوسع، معتبراً أن هذا التركيز ينطوي على دلالات تتجاوز مجرد الاختيار التقني بين نوعين من السياسات.

وازدادت حدة هذه الانتقادات حين انتقل النقاش إلى الاقتصاد الزراعي. فقد رأى المشاركون أنه على الرغم من أن مصر بلد زراعي، فإن الاستراتيجية لم تتناول الاقتصاد الزراعي بشكل كافٍ، واثّر تغيّر المناخ على صغار المزارعين، الذين يمثلون شريحة كبيرة من المجتمع. ويكشف هذا الطرح عن فجوة بين طبيعة الاقتصاد والمجتمعات المتضررة من جهة، والقطاعات والفئات التي تحظى

بالاهتمام في الوثيقة من جهة أخرى. وامتدت الانتقادات أيضًا إلى عملية إعداد الاستراتيجية. إذ أشار عدد من المشاركين إلى أنها أُعدت على عجل في عام انعقاد مؤتمر المناخ، مما لم يتح وقتًا كافيًا للتشاور ولمشاركة المجتمع المدني والخبراء. كما لفت المشاركون إلى مفارقة مفادها أنه في حين يُفترض أن تكون الاستراتيجية إطارًا شاملاً لسياسات الدولة، رأى بعضهم أن الدولة نفسها لم تُشرك مؤسساتها المختلفة بشكل كافٍ في صياغتها. وطرحت تساؤلات حول دور التشريع والقضاء والإعلام، وحول غياب مشاركة مختلف المؤسسات الحكومية في صياغة الرؤية. ويعكس ذلك أن المشكلة لا تكمن فقط في محدودية إشراك المجتمع المدني، بل أيضًا في محدودية الطابع التشاركي والمؤسسي للاستراتيجية نفسها.

ومن أبرز أوجه القصور في الاستراتيجية، طريقة معالجتها للخسائر والأضرار غير الاقتصادية. إذ يرى المشاركون أن الاستراتيجية لا توفر إطارًا ملائمًا لمعالجة الخسائر المتعلقة بحياة الناس ومواردهم وسبل عيشهم وحصولهم على الغذاء، نظرًا لأن هذه الأضرار لا يمكن قياسها بسهولة أو اختزالها في قيم نقدية. ويتقاطع هذا النقد تقاطعًا مباشرًا مع النقاش السابق حول العدالة المناخية، إذ يكشف أن مفهوم العدالة، بالنسبة للمشاركين، لا يمكن اختزاله في مجرد تقديم تعويضات مالية عن الخسائر.

وفي الوقت ذاته، برزت قراءة أكثر نقدية لمقاربة الدولة إزاء التمويل المناخي. فقد رأى بعض المشاركين أن **الاستراتيجية صُغمت، جزئيًا، كوسيلة لتأمين التمويل، وليس كأداة لمعالجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج الهشاشة المناخية.** كما برزت انتقادات للتعامل مع تمويل الخسائر والأضرار باعتباره غاية في حد ذاته، بدلاً من توظيف الأموال في تغيير السياسات التي تنتج الأضرار أو في تعويض المتضررين.

وافضى ذلك إلى طرح سؤال أكثر جوهرية: إذا كانت مصر متأثرة بتغير المناخ وليست من الدول الرئيسية المسؤولة عن أسبابه، فهل ينبغي أن يقتصر دور السياسات على تأمين التمويل، أم ينبغي أن تعمل في الوقت نفسه على وقف التدهور المستمر والحد من مصادر الضرر داخليًا؟ وقد أشار أحد المشاركين إلى التناقض بين السعي إلى الحصول على التمويل من جهة، والاستمرار في استخدام الوقود الأحفوري، وبعض السياسات الزراعية المستنزفة للموارد من جهة أخرى. وتتضح المشكلة أكثر عند مقارنة ما تنص عليه الاستراتيجية وبما يجري على أرض الواقع. فقد لاحظ أحد المشاركين أن الوثيقة قد تكون مصاغة صياغة جيدة نسبيًا، إلا أن المشكلة تظهر عند ترجمتها إلى سياسات، حيث يغيب الاتساق بين النص المكتوب والممارسات الفعلية. واستشهد في هذا السياق بقطع الأشجار، وتحويل الحدائق إلى أكشاك، وتبطين الترع، وعدم ملائمة بعض قواعد البناء لمواجهة ارتفاع درجات الحرارة، وغياب سياسات كافية لحماية الناس من آثار تغير المناخ، فضلًا عن افتقار السياسات الواضحة للانتقال العادل ولمعالجة أثر التحولات الاقتصادية على فرص العمل والأسر.

وتكشف النقاشات عن ثلاث فجوات مترابطة على صعيد السياسات:

- فجوة في تحليل الأسباب الجذرية للمشكلة،

- فجوة في المشاركة أثناء صياغة السياسات،
- فجوة بين الاستراتيجية والتنفيذ الفعلي.

وتزيد هذه الفجوات الثلاث من تعقيد مسألة دور المجتمع المدني، إذ لا يواجه المجتمع المدني تحدي التأثير في السياسات القائمة فحسب، بل يواجه أحياناً صعوبة في إدماج الأبعاد الاجتماعية والقانونية والاقتصادية في تعريف المشكلة المناخية نفسها.

## الحوكمة البيئية والمناخية

تكشف النقاشات أن ضعف الحوكمة المناخية في مصر لا يمكن اختزاله في مجرد نقص المؤسسات أو غياب الدولة. فقد صَحَّح أحد المشاركين هذا التصور بوضوح، مشيراً إلى وجود وزارة للبيئة، وجهاز شؤون البيئة، ووحدات معنية بتغيّر المناخ، ووفد تفاوضي متخصص، ومراكز بحثية تضم علماء، والمجلس الوطني للتغيرات المناخية. ومن ثَمَّ، فإن المشكلة التي سلَّطت النقاشات الضوء عليها، لا تتمثل في الغياب المؤسسي بقدر ما تتمثل في ضعف التنسيق والتعاون بين المؤسسات. وأشار المشاركون إلى قصور آليات التنسيق بين الجهات المختلفة، وإلى مغادرة بعض العاملين لهذه المؤسسات، ما أدى إلى فقدان المعرفة والخبرة المتراكمة. ويقود ذلك إلى فكرة «الجزر المعزولة» التي تكررت في النقاش، إذ قد تعمل كل جهة ضمن نطاق نفوذها الخاص، دون أن تتكامل الجهات المختلفة في كيان واحد متسق.

وصف أحد المشاركين المشكلة بأنها تتمثل في تعامل الدولة مع الاستراتيجية باعتبارها مسؤولية حصرية للوزارة المعنية، في حين تعمل الجهات الحكومية الأخرى بشكل مستقل. ويؤدي ذلك إلى تناقض في السياسات، فقد تكون هناك أهداف تتعلق بالتكيف، بينما تستمر قرارات أخرى في مجالات مثل التنمية العمرانية، أو الطاقة، أو الغابات، أو المرافق العامة، في اتجاهات قد تزيد من تعرّض الناس للمخاطر. ولذلك، عاد النقاش إلى الاستراتيجية، إذ رأى المشاركون أنه لا يمكن تقييمها بمعزل عن الممارسة الحكومية، وأن الحوكمة المناخية لا تُقاس بعدد المؤسسات أو بوجود وثيقة استراتيجية، بل باتساق القرارات المختلفة.

وبرزت المركزية أيضاً باعتبارها إحدى أكبر المشكلات. فثمة فجوة بين الحكومة المركزية والأقاليم، سواءً لناحية الوصول إلى صانعي القرار، أو تمثيل المشكلات، أو القدرة على التقاضي. وأشار أحد المشاركين إلى أن القضايا البيئية قد تُرفع من القاهرة بشأن مشكلات في بورسعيد أو غيرها، دون مشاركة كافية من المحامين والمؤسسات المحلية، ممّا يُضعف قدرة القضية على عكس الواقع المحلي. وترتبط المركزية أيضاً بمشكلة أخرى، ألا وهي عدم وضوح المسؤوليات. فقد لاحظ أحد المشاركين أن المجتمع المدني يفتقر إلى خريطة واضحة تحدّد «من المسؤول عن ماذا»، بما يعني أنّ محاولة الوصول إلى مسؤول في إحدى الجهات قد تنتهي بأحالتها إلى جهة أخرى. وافضى ذلك إلى طرح فكرة إعداد خريطة للجهات الحكومية والوزارات والأجهزة المسؤولة عن السياسات البيئية المختلفة، بما يمكن المجتمع المدني من الوصول إلى الشخص أو الجهة المناسبة المعنية بعملية صنع القرار.

**ولا تقتصر مشكلة الحوكمة على الوصول إلى المسؤولين، بل تمتد أيضًا إلى الوصول إلى المعلومات.** فقد أشار المشاركون إلى أن المعلومات لا تصل دائمًا إلى المجتمع المدني، وأن المعلومات التي ينتجها المجتمع المدني نفسه لا تحظى باعتراف مؤسسي كافٍ، وبالتالي لا تُدرج بالضرورة ضمن حسابات الدولة أو التقارير الدولية. وي طرح ذلك مفارقة لافتة: فالدولة تمتلك مراكز بحثية وكوادر علمية، في حين يمتلك المجتمع المدني خبرة ميدانية وروابط وثيقة بالمجتمعات المحلية، ومع ذلك لا تنتقل المعرفة بالضرورة بين الطرفين. وعليه، يصبح ضعف حوكمة المعرفة جزءًا من مشكلة الحوكمة البيئية نفسها.

وارتبطت الحوكمة أيضًا بالبرلمان والتشريع. فقد أشار المشاركون إلى أن بعض القوانين القائمة، مثل قانون الزراعة وقانون نهر النيل وقانون حماية البيئة، قد أصبحت قديمة ولم تصمّم في سياق التغيرات المناخية الراهنة. كما أشاروا إلى محدودية معرفة بعض البرلمانيين بالقضايا المناخية، رغم وجود أعضاء متحمسين يعملون عليها، وهو ما يتيح فرصة للمجتمع المدني لبناء قدراتهم وتزويدهم بالمعلومات اللازمة. وفي المقابل، لا ينظر المشاركون إلى الحكومة باعتبارها كيانًا متجانسًا. فقد لاحظ أحد المشاركين وجود مؤسسات حكومية ومراكز بحثية تتعاون بالفعل مع المجتمع المدني، ووجود كوادر متخصصة يمكن التواصل معها. ولذلك فإن التعامل مع «الدولة» باعتبارها كيانًا واحدًا قد لا يكون دقيقًا، إذ ثمة جهات يمكن بناء شراكات معها، وأخرى تتطلب الضغط أو المساءلة، وثالثة قد تقع خارج نطاق التأثير المباشر. وهنا، سلّط المشاركون الضوء على مفهوم رسم الخرائط باعتباره أكثر من مجرد إعداد قائمة بالمنظمات أو الجهات، فهو محاولة لفهم خريطة السلطة والمعرفة والعلاقات والمسؤوليات: من يعمل على ماذا؟ ومن يمتلك الخبرة؟ ومن يرتبط بأي مؤسسة؟ ومن يمكن أن يكون شريكًا في قضية معينة؟

## **دور المجتمع المدني في تعزيز العدالة المناخية: الأدوار والخبرات والتحديات والفرص**

تكشف النقاشات أن المجتمع المدني يمتلك بالفعل رصيدًا وافيرًا من الخبرات المتنوعة في التعامل مع القضايا البيئية والمناخية. لا يقتصر دوره على التوعية وتقديم الخدمات، بل يشمل أيضًا العمل مع المجتمعات المحلية، وإنتاج المعرفة، والمناصرة والتأثير في السياسات، والتقاضي وضمان المساءلة، وابتكار نماذج وبدائل محلية، والتعامل مع الجهات المانحة والشركات. وفي الوقت نفسه، أظهرت النقاشات أن هذه الخبرات لا تزال مشتتة بين مختلف المنظمات والمبادرات، ولم تتبلور بعد في قوة جماعية قادرة على ممارسة تأثير مستدام في السياسات العامة. ومن ثَمَّ، فإن التحدي الجوهرى لا يكمن في غياب دور المجتمع المدني، بل في كيفية تنظيم الخبرات المتاحة وتحويلها من ممارسات متفرقة إلى قدرة جماعية على إنتاج المعرفة والتأثير والمساءلة.

## أولاً: أدوار المجتمع المدني وفق تصورات المشاركين

### 1. العمل مع المجتمعات المحلية والانطلاق من احتياجاتها

يبرز العمل المباشر مع المجتمعات المحلية باعتباره أحد أهم الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها المجتمع المدني، ولا سيما بالنظر إلى قدرته على التواصل مع الفئات المتضررة وفهم تفاصيل المشكلات التي قد لا تنعكس في السياسات العامة أو المؤشرات الرسمية. وقد عرض المشاركون تجارب متنوعة في العمل مع صغار المزارعين، والزراعة العضوية، وتحسين السلالات المحلية والبذور المحلية، والاستفادة من المخلفات الزراعية، وتجارب محلية في زراعة الأشجار المثمرة، وغيرها من المبادرات. وتكشف هذه التجارب عن قيمة مهمة للمجتمع المدني، وصفها أحد المشاركين بأنها «إنتاج الحلول من داخل المجتمعات المحلية، وليس مجرد نقل حلول جاهزة إليها». وسلطت النقاشات الضوء على أمثلة لمحاولات تطوير بدائل ترتبط بالموارد المحلية والاحتياجات الفعلية للسكان، كتجربة زراعة الأشجار المثمرة في إحدى قرى سوهاج، بحيث تعود الأشجار بنفع مباشر على السكان، وهو ما قد يعزز استعداد المجتمع المحلي للحفاظ عليها. وتتجاوز أهمية هذه التجارب الجانب البيئي المباشر، إذ تطرح سؤال حول «من يحدد الحلول المناخية ومن يشارك في صياغتها». فعندما ينطلق العمل من احتياجات الناس وتجاربهم، يصبح المجتمع شريكاً في صنع الحل وليس مجرد مستفيد منه. ويتقاطع ذلك مع النقد الذي وجهه المشاركون إلى بعض المقاربات المفروضة من أعلى إلى أسفل، بما يشير إلى ضرورة سؤال المجتمعات المحلية عما تحتاجه فعلاً قبل تصميم التدخلات.

### 2. التعليم والتوعية وبناء الوعي

كان التعليم والتوعية من أكثر الأدوار التي ورد ذكرها في التجارب المطروحة. فقد أشار المشاركون إلى العمل مع الأطفال، والمدارس البيئية، والتدريب، وورش الكتابة المناخية، وتبسيط العلوم، والجهود الرامية إلى جعل القضايا المناخية أكثر ارتباطاً بحياة الناس. غير أن النقاش لم يتعامل مع التوعية باعتبارها غاية في حد ذاتها. فقد وجه نقد واضح لفكرة الاكتفاء برفع مستوى الوعي، مع التأكيد على ضرورة أن يتجاوز المجتمع المدني التوعية إلى الانخراط مع صانعي السياسات، ومخاطبة المسؤولين، ورصد القضايا التي تمس حياة الناس فعلاً، كالإنفاق العام وأثره على صحة النساء. وفي هذا السياق، اكتسبت بعض التجارب التعليمية قيمة خاصة لأنها لم تعتمد على نقل المعلومات وحسب، بل ربطت التعلم بالممارسة. إن تجربة العمل مع الأطفال، من خلال جمع المخلفات وإعادة استخدامها وتحويلها إلى أدوات، حوّلت قضية بيئية مجردة إلى نشاط عملي يستطيع الأطفال المشاركة فيه وفهم أثره. وتكشف هذه التجربة أن الوعي يكون أكثر فاعلية حين يُترجم إلى ممارسة ومشاركة، وحين يرتبط بقدرة الناس على الفعل. ومن ثمّ، لا يقتصر دور المجتمع المدني في التعليم على زيادة المعرفة المناخية، بل يمكن أن يمتد إلى بناء قدرة الأفراد والمجتمعات على فهم المشكلات والتعبير عنها والمشاركة في معالجتها.

### 3. إنتاج المعرفة والربط بين الخبرة المحلية والبحث العلمي

أظهرت النقاشات أن المجتمع المدني يتمتع بميزة لا تتوافر لدى العديد من المؤسسات الأخرى، تتمثل في قربه من المجتمعات المتضررة وخبرته المباشرة بمشكلاتها. غير أن المشاركين

أشاروا أيضًا إلى وجود فجوة بين هذه الخبرة وإنتاج معرفة قائمة على البحث وقادرة على التأثير في السياسات. فبعض المنظمات تمتلك خبرة ميدانية متراكمة وحلولاً وخبرات متخصصة، لكنها لا تمتلك دائمًا البيانات والدراسات التي تتيح ترجمة هذه الخبرة إلى أدلة يمكن استخدامها في المناصرة. وعليه، جرى التأكيد على أهمية التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث، بحيث تجمع الشراكات بين معرفة المجتمع المدني بالواقع الميداني من جهة، وأدوات البحث والتحليل من جهة أخرى. وتزداد أهمية هذه المسألة في القضايا المتعلقة بالمناخ، باعتبارها قضايا معقدة تتقاطع فيها البيئة مع الاقتصاد والعمل والزراعة والصحة والتنمية العمرانية، ومن ثم لا يمكن لمنظمة واحدة أن تمتلك جميع الخبرات اللازمة. ويصبح التشبيك مع الباحثين والمتخصصين وسيلة لا تقتصر على الحصول على المعلومات فحسب، وإنما تتيح أيضًا تحويل المعرفة المشتتة داخل المجتمع المدني إلى معرفة يمكن أن تسترشد بها عملية صنع السياسات. وفي الوقت ذاته، أكد المشاركون على أهمية ضمان ألا تكون المعرفة المنتجة منفصلة عن المستفيدين/الفئات المتضررة، بل أن يكون المجتمع نفسه مصدرًا للمعرفة. وقد اتضح ذلك في النقاش حول البذور المحلية وتجارب المزارعين والحلول التي طورونها، باعتبارها تجارب ينبغي توثيقها وتحويلها إلى معرفة يمكن البناء عليها.

#### 4. المناصرة والتأثير في التشريعات والسياسات

عرضت المجموعات تجارب واضحة في المناصرة والتواصل مع صناع القرار. ومن بين هذه التجارب إعداد دليل حول القانون البيئي موجّه للبرلمانيين، وتنظيم جلسات معهم. وتُظهر هذه التجربة أن المجتمع المدني يمكن أن يؤدي دورًا يتجاوز مجرد عرض المطالب ليشمل توفير المعرفة والأدلة اللازمة لصانعي القرار. كما أظهرت التجربة أن التأثير في السياسات يتطلب فهمًا معقدًا للقضية، وقدرة على عرضها بطريقة يمكن توظيفها داخل المؤسسات التشريعية. وأكد المشاركون على أهمية أن يكون الأشخاص الذين يتواصلون مع البرلمانيين على دراية تامة بجميع جوانب القضية، أو كما عبّر أحد المشاركين، أن يكونوا «مستعدين جيدًا» ويمتلكون المعلومات الكافية. غير أن التجارب كشفت أن إنتاج الأدلة وحده لا يضمن التأثير. فقد برزت خلافات حول طبيعة اللغة المستخدمة مع الدولة، إذ يرى البعض أن من الضروري استخدام لغة تفتح قنوات للحوار، بينما يرى آخرون أن المشكلة لا تكمن دائمًا في أسلوب الخطاب، بل في غياب الاعتراف بالمجتمع المدني نفسه، باعتباره طرفًا مؤهلًا في عملية صنع القرار. وعليه، فإن المناصرة، كما عكستها تجارب المشاركين، تتطلب منظومة متكاملة من الأدوات: المعرفة، والأدلة، والعلاقات، والتشبيك، والقدرة على بناء ضغط جماعي.

#### 5. التقاضي الاستراتيجي والمساءلة

يُعَدُّ التقاضي أحد المسارات التي يمتلك فيها المجتمع المدني خبرة عملية. فقد عرض المشاركون قضايا تتعلق بالأشجار وغيرها من القضايا البيئية، فضلًا عن تجارب ترتبط بمشروعات الصرف والبنية التحتية. وتكشف هذه التجارب أن التقاضي يمكن أن يكون أداة للمساءلة وتغيير السياسات، لكنه يتطلب ما هو أكثر من مجرد الخبرة القانونية. فقد برزت مشكلة ضعف التشبيك المحلي، حين تُرفع قضية في إحدى المحافظات من قبل فاعلين مقيمين في القاهرة، دون مشاركة كافية من المحامين والمنظمات في المحافظة نفسها. وعليه، طُرِحَ التواصل مع المحامين في المناطق والمحافظات، باعتباره شرطًا أساسيًا لجعل التقاضي أكثر ارتباطًا بالسياق

المحلي وأكثر فاعلية في معالجة القضية. كما شارك المشاركون تجارب في استخدام آليات الشكاوى والمساءلة لدى المؤسسات المالية الدولية. واستُشهد بشكاوى قُدمت إلى البنك الدولي، أسفرت عن اتخاذ إجراءات وصرف تعويضات، إلى جانب تجربة تتعلق بالبنك الأوروبي للاستثمار ومشروع للصرف. وانطلاقاً من هذه التجربة، برز مقترح بإنشاء مرصد للقروض والمشروعات المتعلقة بالانتقال الأخضر، يتيح متابعة التمويل والمشروعات، ورصد الانتهاكات، وتقديم الشكاوى. ويكشف هذا المقترح عن إمكانية انتقال المجتمع المدني من مجرد الاستجابة للانتهاكات بعد وقوعها، إلى بناء آليات للكشف المبكر عنها ومتابعتها المستمرة.

## 6. ابتكار النماذج والبدائل

يبرز المجتمع المدني في تجارب المشاركين، ليس فقط باعتباره معارضة للسياسات فحسب، بل أيضاً باعتباره قادراً على اختبار بدائل عملية. فقد عرض المشاركون تجارب في الزراعة الإيكولوجية، وتحسين السلالات، والاستفادة من المخلفات الزراعية، والتصنيع الصديق للبيئة، والبذور المحلية، إلى جانب نماذج محلية أخرى. وتكشف هذه التجارب عن أهمية الدور التجريبي للمجتمع المدني، إذ يمكنه اختبار نموذج على نطاق محدود، وتوثيق نتائجه، ثم توظيف التجربة في المناصرة والمطالبة بسياسات أوسع نطاقاً. وقد اتضح ذلك في النقاش حول التكيف، حيث رأى أحد المشاركين أن المجتمع المدني لا يمكنه أن يحل محل الدولة في تنفيذ التكيف على نطاق واسع، لكنه يستطيع أن يطرح سياسات بديلة ويبتكر تجارب يمكن التعلم منها. وأن التركيز ينبغي أن ينصب على التخفيف والحد من الانبعاثات وليس على التكيف. وعليه، فإن قيمة هذه التجارب لا تكمن في نتائجها المباشرة فحسب، بل أيضاً في قدرتها على تقديم أدلة عملية على إمكانية وجود البدائل.

## 7. المجتمع المدني حلقة وصل بين الدولة والمجتمعات

برزت رؤية تنظر إلى المجتمع المدني باعتباره حلقة وصل بين الحكومة وأصحاب المصلحة، بما يمكنه من نقل احتياجات المجتمعات إلى الدولة، وفي المقابل شرح السياسات للجمهور والتفاوض بشأن تعديلها. ووفق هذه الرؤية، لا تكون العلاقة مع الدولة بالضرورة علاقة مواجهة دائمة، وإنما يمكن أن تجمع بين الحوار والتفاوض والمناصرة. غير أن التجربة أظهرت حدود هذا الدور الوسيط. فلا يمكن حل كل خلاف مع الدولة عبر الحوار، كما أن مؤسسات الدولة لا تتسم جميعها بالقدر نفسه من الانفتاح على المجتمع المدني. ومن ثَمَّ، فإن قدرة المجتمع المدني على أداء دور حلقة الوصل، تعتمد على وجود مساحات حقيقية للمشاركة والاعتراف به شريكاً، لا على قدرته على اختيار الخطاب الملائم فحسب.

## ثانياً: التحديات الداخلية التي تحد من فاعلية المجتمع المدني

كشفت المجموعات أن العقبات التي تواجه المجتمع المدني ليست كلها خارجية. فإلى جانب القيود المتعلقة بالتمويل والمعلومات والوصول إلى صناع القرار، ثمة مشكلات داخلية تتعلق بالتجزؤ، وضعف التشبيك، وضعف تبادل المعرفة والخبرات، فضلاً عن نقص الخبرات الفنية المتخصصة في مختلف القضايا المناخية.

## 1. ضعف نقل الخبرات وتراكم المعرفة داخل المجتمع المدني

أشار المشاركون إلى وجود خبرات متاحة بالفعل، إلا أن جزءاً من المشكلة يكمن في غياب آليات كافية للحفاظ على هذه الخبرات ونقلها. ولذلك، برز مفهوم «الذاكرة المؤسسية» باعتباره سؤالاً جوهرياً: ماذا يحدث للمعرفة حين يغادر صاحبها؟ وهل تبقى الخبرة داخل المنظمة أم تغادر معها؟ ويتخذ ضعف نقل الخبرات شكلاً أفقيًا بين المنظمات. فقد أشارت النقاشات إلى أن المنظمات العاملة في مجالات متقاربة، لا تتبادل دائمًا المعلومات أو نتائج الدراسات والتقارير، وأن التنافس على التمويل أو على الظهور، قد يسهم في استمرار هذا الوضع. ونتيجة لذلك، قد تتوزع الخبرات والتجارب المتراكمة بين مؤسسات متعددة، من دون أن تتحول إلى معرفة مشتركة يستفيد منها الفاعلون الآخرون. وتكتسب هذه المشكلة أهمية خاصة في ضوء طبيعة القضايا المناخية، التي تتطلب تراكمًا طويل الأمد للمعرفة والخبرة. فقد تضرر كل مؤسسة إلى إعادة بناء خبرتها من الصفر إذا لم تتوفر آليات للتوثيق والتبادل، في حين أن تبادل الخبرات يمكن أن يوفر الوقت والموارد، ويحول دون تكرار الأخطاء، ويتيح البناء على ما تحقق من إنجازات. ومن اللافت أن المشاركين لم ينظروا إلى هذه المشكلة باعتبارها مجرد ضعف في التواصل، بل ربطوها مباشرة بقدرة المجتمع المدني على التأثير. فضعف تبادل المعرفة، يعني أن المجتمع المدني لا يستثمر موارده القائمة استثمارًا كاملاً. فقد تمتلك جهة ما خبرة في البحث، وأخرى في المناصرة، وثالثة في التقاضي، ورابعة في العلاقات مع مؤسسات الدولة، إلا أن غياب التنسيق يحول دون تجميع هذه الموارد وتسخيرها في عمل مشترك. ووصف المشاركون ذلك بأن المجتمع المدني يعيد إنتاج المشاكل نفسها التي ينتقدها في مؤسسات الدولة، كالعامل بشكل منعزل والعجز عن تشكيل كتلة متماسكة. وقد لاحظ أحد المشاركين أن «الحكومة قد تستبعد المجتمع المدني من بعض عمليات الحوار، لكن المجتمع المدني نفسه لا يستطيع دائمًا أن يشكل كتلة واضحة تلزم الحكومة بالاعتراف بوجوده». وعليه، فإن توسيع مساحة المشاركة المدنية لا يعتمد على استعداد الدولة لفتح هذه المساحة فحسب، بل يتوقف أيضًا على قدرة المجتمع المدني نفسه على تنظيم قوته الجماعية وصياغة مواقف مشتركة.

## 2. التمويل والاستدامة

برز التمويل باعتباره أحد التحديات الرئيسية التي تواجه استدامة العمل المدني. إن اعتماد العديد من المنظمات على التمويل القائم على المشاريع يعني أن استمرار بعض الأنشطة يبقى مرهونًا بأولويات الجهات المانحة، في حين تتطلب القضايا المناخية، عملاً طويل الأمد وتراكمًا للمعرفة والخبرة. واستجابةً لذلك، عرض المشاركون تجارب في البحث عن موارد بديلة، كالصناديق الاستثمارية، والتعاونيات، وآليات التمويل المحلي، ونماذج تمويلية مصممة وفق احتياجات المجتمعات. وتشير هذه التجارب إلى أن السعي إلى تحقيق الاستدامة المالية لا ينفصل عن العدالة المناخية نفسها، إذ تتوقف قدرة المنظمات على مواصلة العمل مع المجتمعات، وتوثيق مشكلاتها، ومتابعة السياسات، إلى حد كبير على قدرتها على الحفاظ على موارد مستقرة ومستقلة نسبيًا.

## 3. القيود المفروضة على الوصول والمشاركة والمعلومات

سلّطت النقاشات الضوء على الصعوبات المرتبطة بالوصول إلى المعلومات، مشيرة إلى أن المعلومات التي ينتجها المجتمع المدني نفسه، لا تجد طريقها دائمًا إلى المؤسسات الرسمية أو

التقارير المعتمدة. كما برزت مشكلات تتعلق بالوصول إلى صانعي القرار، وبالفجوة بين الحكومة المركزية والأقاليم. ويؤثر ذلك تأثيرًا مباشرًا في قدرة المجتمع المدني على أداء أدواره المختلفة، فنقص المعلومات يُضعف البحث، وضعف البحث يُضعف المناصرة، وصعوبة الوصول إلى المسؤولين تحدّ من القدرة على ترجمة المعرفة إلى سياسات، في حين يؤدي ضعف المشاركة المحلية إلى إضعاف قدرة القضايا المطروحة على تمثيل المجتمعات المتضررة.

### ثالثًا: مزايا المجتمع المدني

تكشف النقاشات أن المجتمع المدني، رغم التحديات التي يواجهها، يمتلك عددًا من نقاط القوة التي تمنحه دورًا مهمًا في معالجة القضايا البيئية والمناخية. ولا ترتبط هذه المزايا بعدد المنظمات أو تنوعها فحسب، بل ترتبط أيضًا بموقعها وخبراتها وعلاقاتها بالمجتمعات المحلية، فضلًا عن قدرتها على إنتاج المعرفة، واقتراح البدائل، والوصول إلى مناطق لا تستطيع المؤسسات الرسمية بلوغها بالقدر نفسه.

#### 1. القرب من المجتمعات المحلية وفهم مشكلاتها

من أبرز نقاط القوة التي كشفت عنها التجربة، هي قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل عن قرب مع المجتمعات المحلية، والتعامل مع مشكلاتها بشكل مباشر. ويتيح قرب المجتمع المدني امتلاك معرفة لا يمكن الحصول عليها من خلال التقارير الرسمية وحدها، إذ تتشكل من خلال التفاعل اليومي مع الناس ومع ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتبرز أهمية هذه السمة بصورة خاصة في القضايا المناخية، حيث تتفاوت آثار التغيرات البيئية من مجتمع إلى آخر. وتُظهر التجارب التي عرضها المشاركون في الزراعة، والعمل مع صغار المزارعين، واستخدام البذور المحلية، والأشجار، والمخلفات الزراعية، أن المنظمات قادرة على فهم تفاصيل المشكلات والحلول التي تنشأ من داخل المجتمع نفسه، بما يمكّنها من نقل أصوات الفئات المتضررة إلى الجهات المعنية بصنع القرار.

#### 2. امتلاك خبرة ميدانية متراكمة

لا تنطلق المنظمات من الصفر في تعاملها مع القضايا البيئية والمناخية، بل تمتلك خبرات متراكمة اكتسبتها عبر سنوات من العمل الميداني. وقد اتضح ذلك في تنوع التجارب التي عرضها المشاركون، بدءًا من العمل الزراعي والبيئي، مرورًا بالتنوعية والمناصرة والتقاضي، وصولاً إلى التعامل مع مؤسسات التمويل. وتكمن أهمية هذه الخبرة في أنها تزوّد المجتمع المدني بمعرفة عملية بما يمكن تنفيذه، وبالصعوبات التي تواجهه على أرض الواقع. كما تتيح الخبرة الميدانية اختبار الأفكار والنماذج قبل طرحها كسياسات عامة، وهو ما يعزّز قدرة المجتمع المدني على تقديم بدائل قائمة على الممارسة الفعلية، وليس على تصورات نظرية فحسب.

#### 3. المرونة والقدرة على ابتكار الحلول والبدائل

تكشف التجارب التي عرضها المشاركون عن قدرة على ابتكار حلول محلية، وتجريب بدائل خارج الأطر التقليدية. تشمل هذه الامثلة تجارب في الزراعة العضوية، والاستفادة من المخلفات الزراعية، والتصنيع الصديق للبيئة، والبذور المحلية، وزراعة الأشجار المثمرة. وتكمن أهمية هذه

السمة في أن المجتمع المدني لا يقتصر على انتقاد السياسات القائمة، بل يستطيع أيضاً أن يؤدي دوراً تجريبياً، من خلال اختبار فكرة على نطاق محدود، ورصد نتائجها، ثم توظيف نتائج التجربة في المناصرة أو المطالبة بتعميمها. ويتيح له ذلك أن يقدم نماذج عملية للسياسات العامة بدلاً من الاكتفاء بطرح مطالب عامة.

#### 4. تنوع الخبرات والأدوات داخل المجتمع المدني

أظهرت مجموعات النقاش المركزة أن المجتمع المدني لا يمتلك نوعاً واحداً من الخبرات. فبعض المنظمات تمتلك خبرة في البحث، وأخرى في العمل الميداني، وثالثة في التوعية، ورابعة في المناصرة أو التقاضي، إلى جانب خبرات تتعلق بالتمويل والمساءلة والتعامل مع المؤسسات الدولية. وتمثل هذه الخبرات مورداً يمكن أن يمكّن المجتمع المدني من تطوير تدخلات متكاملة.

#### 5. القدرة على إنتاج المعرفة وربطها بالواقع

يتمتع المجتمع المدني بميزة مهمة تتمثل في قدرته على إنتاج معرفة متجذرة في التجربة الواقعية. فخبرته في العمل مع المجتمعات تمكّنه من رصد مشكلات قد لا تظهر في المؤشرات العامة. فضلاً عن ذلك، ان وجود منظمات بحثية وحقوقية وبيئية ضمن منظومة المجتمع المدني، يتيح إمكانية إنتاج الدراسات والتقارير والأدلة. وتتضاعف أهمية هذه الميزة، حين تُدمج المعرفة البحثية مع المعرفة التي تولدها المجتمعات نفسها. فعلى سبيل المثال، خبرة المزارعين لا تقتصر على الخبرة الشخصية، بل يمكن توثيقها وتحليلها وتحويلها إلى معرفة يمكن استخدامها في النقاشات المتعلقة بالسياسات الزراعية والمناخية.

## مجموعة النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة/المستفيدين

أشركت مجموعة النقاش المركزة ما مجموعه 14 مشاركًا ومشاركة، من بينهم عاملون في قطاع صيد الاسماك والمهنة المرتبطة به، وعمال في قطاع البناء، وثلاث عاملات في مصنع للملابس الجاهزة. وعلى الرغم من محدودية عدد المشاركين، فقد أتاحت النقاشات رؤى حول القضايا الرئيسية التي تناولتها الوثيقة الإرشادية.

### تصورات المشاركين لتغير المناخ وأثره على بيئة العمل وسبل العيش

أظهرت نتائج مجموعة النقاش المركزة تفاوتًا واضحًا في فهم المشاركين لمفهوم تغير المناخ. غير أن هذا التفاوت لم يرتبط حصراً بالمستوى التعليمي أو المهنة، بل ارتبط أيضًا بدرجة ارتباط النشاط الاقتصادي بالموارد الطبيعية، ومستوى الاستقرار الاقتصادي، وإمكانية الوصول إلى المنظمات المهنية والتدريب. وكانت تجارب المشاركين انعكاسًا مباشرًا لاختلاف مواقعهم داخل سوق العمل، إذ تباين فهمهم لتغير المناخ وفقًا لظروف عملهم اليومية وأولوياتهم المعيشية. وكان الصيادون، الذين تتراوح خبرتهم بين خمسة عشر وثلاثين عامًا، الأكثر قدرة على ربط تغير المناخ بالتحويلات البيئية التي شهدتها البحيرات والبحر خلال العقود الأخيرة. فهم لم يستخدموا بعض المفاهيم العلمية فحسب، بل شرحوا أيضًا العلاقة بين ارتفاع درجات الحرارة واضطراب النظم البيئية البحرية. وقد عرّف أحد المشاركين الاحتباس الحراري بقوله: «هي ظاهرة عالمية ناتجة عن زيادة الملوثات... فالغازات تعود إلى الأرض، وهذا هو سبب ارتفاع درجة الحرارة». وعلى الرغم من بساطة هذا التعريف، فإنه يعكس محاولة لفهم الظاهرة في إطارها العام.

غير أن الفهم الأعمق جاء نتيجة الخبرة العملية الطويلة، إذ تمكن الصيادون من رصد التحويلات التي طرأت على البيئة البحرية من خلال المقارنة المستمرة بين الماضي والحاضر. وأوضح أحدهم: «شعرنا أن البحيرات تغيرت بسبب الاحتباس الحراري... فقد اضطربت المواسم، ولم نعد نعرف متى يبدأ الموسم ومتى ينتهي». وأضاف آخر: «لقد تغيرت النباتات الموجودة في المياه... فلم تعد الحامول موجودة إلا في أماكن معينة». وتشير هذه الشهادات إلى أن الصيادين لا ينظرون إلى تغير المناخ باعتباره مجرد ارتفاع في درجات الحرارة، بل باعتباره تغييرًا يطال النظام البيئي بأكمله، بما يشمل النباتات والكائنات البحرية، ومواسم التكاثر والهجرة، والظروف الطبيعية التي اعتمدت عليها مهنتهم لعقود طويلة.

في المقابل، بدأ تصور عمال البناء وعمال المياومين أكثر ارتباطًا بتجربتهم المباشرة والآثار الفورية لتغير المناخ. فعند سؤالهم عن مفهوم تغير المناخ، لم يقدموا تعريفًا علميًا، بل ربطوه بارتفاع درجات الحرارة والتلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية. وقال أحدهم: «سمعت بهذا المصطلح لكنني لم اهتم به... إلا أن الجو أصبح أكثر حرارة بكثير». وأضاف: «مصنع سينمار

يضرّ البيئة، والناس ينتهي بهم الامر في مستشفى الامراض الصدرية بسببه». وتكشف هذه الإجابات أن اهتمام هذه الفئة ينصبّ على الآثار الفورية التي تمسّ حياتهم اليومية، كالحرارة أو الأمراض المرتبطة بالتلوث، دون ربط هذه الظواهر بالسياق المناخي الأوسع.

**ولا يمكن تفسير هذا التفاوت باعتباره نقصا في الوعي البيئي بقدر ما يعكس اختلاف الأولويات التي تفرضها ظروفهم الاقتصادية.** فقد اعرب عمال المياومون مرارًا عن أن العثور على عمل، يمثل التحدي الاساسي في حياتهم، وأن التفكير في تغيّر المناخ يبقى ثانويًا مقارنة بالسعي وراء لقمة العيش اليومية. ويتضح ذلك جليًا في قول أحد المشاركين: «نحن نعمل، ولا يهمنا ان كان الجو حارًا او باردا... كل ما نفكر فيه هو انتهاء العمل والحصول على أجرنا». وقال آخر: «نحن خارج كل الحسابات تماما... لا احد يرى حالنا». وفي موضع آخر، لخص أحد العمال معاناته قائلا: «لدي خمسة اولاد في المدارس... قد اعمل عشرين يوما، وقد ابقى من دون عمل». وتعكس هذه الشهادات كيف يعيد الفقر والهشاشة الاقتصادية تشكيل أولويات الأفراد. **فحين تكون القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية غير مضمونة، تتراجع المخاوف البيئية الطويلة الأمد أمام متطلبات البقاء اليومية.** ولذلك، لا ينبغي تفسير عدم اهتمام بعض الفئات بتغيّر المناخ على أنه نقص في الوعي، بل باعتباره نتيجة مباشرة للهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، التي تجعل تأمين الدخل والغذاء والمأوى أكثر إلحاحًا من التفكير في المخاطر البيئية المستقبلية.

أما بالنسبة للعاملات في مصنع الملابس الجاهزة، فقد جاء فهمهن لتغيّر المناخ في موضع وسطي بين المجموعتين. فقد ربطن الظاهرة بزيادة التلوث الناتج عن المصانع والسيارات، لكنهن ركّزن بصورة أساسية على أثر ارتفاع درجات الحرارة في بيئة العمل، وما يصاحبه من إجهاد جسدي وتراجع في الإنتاجية. وقالت إحدى العاملات: «هناك المزيد من التعب... نعانى أكثر من الناحية الصحية... ويصبح التنفس أكثر صعوبة... والشتاء افضل». وأضافت: «الحر يقلل القدرة على بذل الجهد، ويببّئ وتيرة العمل، ويجعل التنفس أكثر صعوبة». وتكشف هذه الشهادات أن وعي العاملات يتركز بصورة اساسية على الآثار المباشرة لتغيّر المناخ داخل مكان العمل، بينما يغيب عنهنّ إلى حد كبير فهم الآثار الطويلة الأمد التي قد تطال الصناعة نفسها. وقد اتضح ذلك حين سُئلت إحداهن عن احتياجاتها للتكيّف مع تغيّر المناخ، فأجابت: «أريد تكييفًا مركزيًا... وإذا لم أتمكن من تغييره في المصنع، فسأضع جهاز تكييف في المنزل». ولا ينبغي تفسير هذه الإجابة على أنها مجرد اقتراح لتحسين بيئة العمل، بل باعتبارها مؤشرًا إلى الطريقة التي تفهم بها بعض العاملات مفهوم التكيّف. **فمن وجهة نظرهن، يتمثل التكيّف في حلول فردية تساعدن على التعايش مع الظروف الراهنة، دون النظر في الآثار البيئية أو الاقتصادية الأوسع لهذه الحلول.** فتزايد الاعتماد على التكييف ذاته نموذج للحلول التي قد تخفف من الأثر المباشر لارتفاع درجات الحرارة على الأفراد، لكنه إن اعتمد على مصادر كثيفة لاستهلاك الطاقة، فقد يؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة وتفاقم المشكلة المناخية على المدى البعيد. كما تكشف هذه الإجابة عن فجوة أخرى في الوعي بالمخاطر المناخية. فقد ركّزت العاملة على الآثار الصحية والجسدية المباشرة، في حين لم تربط النقاشات بين تغيّر المناخ ومستقبل صناعة الملابس نفسها، أو ما قد يلحق بها مستقبلاً جراء الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون، أو تغيّر أنماط الإنتاج العالمية، أو اضطرابات سلاسل الإمداد، وهي عوامل قد تؤثر في استقرار فرص العمل داخل القطاع. **ويبرز ذلك الحاجة إلى توسيع حملات التوعية بحيث لا تقتصر على شرح آثار ارتفاع الحرارة، بل تمتد إلى توضيح التداعيات**

**الاقتصادية الطويلة الأمد لتغيّر المناخ على مختلف القطاعات الإنتاجية.** ومن اللافت أيضًا أن مستوى الوعي ارتبط بدرجة التنظيم المهني وإمكانية الوصول إلى المعلومات. فقد كان الصيادون، الذي ينتمي معظمهم إلى نقابات أو جمعيات تعاونية، الأكثر استخدامًا للمصطلحات البيئية والأكثر ربطًا بين تغيّر المناخ والسياسات العامة. كما أشاروا إلى مشاركتهم في تدريبات ولقاءات حول المناخ أو السلامة المهنية، حتى ولو انتقدوا محدودية نطاق هذه الأنشطة. وفي المقابل، افتقر عمال البناء وعمال المياومون إلى أي إطار تنظيمي مماثل، وهو ما انعكس في محدودية وصولهم إلى المعلومات أو مشاركتهم في أنشطة التوعية، فضلاً عن غياب أي جهة تمثل مصالحهم أو تنقل تجاربهم إلى دوائر صنع القرار. وتشير هذه النتائج مجتمعةً إلى أن الوعي بتغيّر المناخ لا يتحدد فقط بدرجة التعرض لآثاره، إنما يتشكل عبر تفاعل مركّب بين عوامل عدة، منها طبيعة المهنة، ومستوى الهشاشة الاقتصادية، ووجود المنظمات المهنية، وإمكانية الوصول إلى المعرفة والتدريب. كما تؤكد أن برامج التوعية والتكيف لا يمكن أن تعتمد على رسائل موحدة موجهة إلى جميع الفئات، بل يجب أن تراعي تنوع ظروف العاملين واحتياجاتهم، وأن تربط بين العدالة الاجتماعية والعدالة المناخية، إذ غالباً ما تكون الفئات الأكثر هشاشة هي الأقل قدرة على الانخراط في القضايا البيئية، رغم كونها الأكثر تعرضاً لآثارها.

## التكيف مع تغيّر المناخ: حلول فردية تزيد من هشاشة العمال

كشفت نتائج مجموعة النقاش المركزة أن التكيف مع تغيّر المناخ داخل القطاعات التي شملتها الدراسة يتسم إلى حد كبير بالطابع الفردي، في ظل غياب سياسات مؤسسية تساعد العمال على مواجهة المخاطر المتزايدة. فلم يرتبط تكيف المشاركين بتطوير أساليب الإنتاج، أو توفير الحماية، أو تحسين بيئة العمل، بل اتخذ شكل استجابات طارئة تهدف إلى الحفاظ على الدخل، حتى وإن أدّى ذلك إلى زيادة الأعباء الجسدية والاقتصادية.

ففي قطاع صيد الأسماك، فرضت التغيرات البيئية إعادة تنظيم كاملة ليوم العمل. إذ اضطر الصيادون إلى تعديل مواعيد خروجهم إلى البحر للحفاظ على جودة الأسماك، بعدما بات ارتفاع درجات الحرارة يتسبب في فساد جزء من الصيد قبل وصوله إلى الأسواق. وأوضح أحد المشاركين: «في السابق كنا نخرج وقت العشاء، وكان بائع الأسماك يأتي صباحاً ليتسلم الأسماك... أما الآن، فنخرج الساعة العاشرة ليلاً، لأن الأسماك لم تعد تتحمل الحرارة». غير أن هذا التغيير لم يخفف عبء العمل، بل على العكس، صعبه إطالة رحلات الصيد وتراجع الإنتاجية. وقال أحد الصيادين: «كان الصياد يصطاد لمدة ثلاث أو أربع ساعات... أما الآن، فيستمر في الصيد اثنتي عشرة ساعة». وأضاف آخر: «في السابق، كنا نصطاد عشرين كيلوغراماً في ثلاث ساعات... أما الآن، فنحتاج إلى ثلاثة أيام». وتعكس هذه الشهادات أن التكيف يتحقق عبر مضاعفة الجهد وإطالة ساعات العمل، دون تحسن مقابل في الإنتاج أو الدخل. ويؤدي ذلك إلى استنزاف رأس المال البشري وزيادة الهشاشة الاقتصادية والصحية التي يواجهها العمال.

أما في قطاع البناء، تبدو صورة التكيف أكثر قسوة. فرغم إقرار العمال بارتفاع درجات الحرارة وتغيّر أنماط الطقس، أكدوا أنهم لا يملكون خيار تقليص ساعات العمل أو التوقف عنه خلال موجات

الحر، لأن دخلهم يعتمد كلياً على الأجر اليومي. وعبر أحد المشاركين عن ذلك قائلاً: «نحن نعمل سواء كان الجو حاراً أو بارداً». وأضاف آخر: «شمس أو مطر... نحن نعمل». وقال عامل ثالث: «إذا بقيت في المنزل، فلن يكون لدي ما أكله». وتكشف هذه الشهادات أن التكيف مع تغيّر المناخ بالنسبة إلى العمال المياومين لا يعني تغيير ظروف العمل، بل تحمّل هذه الظروف كما هي، مهما بلغت قسوتها، لأن كلفة التوقف عن العمل تفوق المخاطر الصحية لمواصلته. ويبرز ذلك العلاقة الوثيقة بين الهشاشة الاقتصادية والقدرة على التكيف، فالعمال الذين يعتمدون على الدخل اليومي يفتقرون إلى المرونة اللازمة التي تتيح لهم اتخاذ قرارات تحدّ من تعرضهم للمخاطر المناخية، بما يجعل الفقر نفسه عاملاً مساهماً في زيادة الهشاشة إزاء آثار تغيّر المناخ.

## تغيّر المناخ يعيد تشكيل سوق العمل المحلي

لم تقتصر آثار تغيّر المناخ على تراجع الإنتاج أو زيادة ساعات العمل، بل امتدت إلى إعادة تشكيل سوق العمل داخل المجتمعات الساحلية. فقد أوضح العديد من المشاركين أن تراجع إنتاجية صيد الأسماك دفع عدداً كبيراً من العقّال إلى ترك المهنة نهائياً والبحث عن مصادر دخل بديلة. وعلق أحد المشاركين قائلاً: «لقد ترك كثيرون المهنة... وهم وزوجاتهم يعملون الآن في المنطقة الاستثمارية». وقال آخر: «تركنا الصيد... وأصبحت الآن أبيع الأسماك». كما أوضح أحد المشاركين أن مدينة عزبة البرج شهدت هجرة واسعة للصيادين قائلاً: «لقد غادر نصف الصيادين البلاد... وهاجروا إلى اليونان وقبرص وإيطاليا وتركيا». وتكشف هذه الشهادات أن تغيّر المناخ، إلى جانب ضغوط اقتصادية أخرى، بات عاملاً دافعاً لإعادة توزيع العمالة بين مختلف القطاعات، بل وإلى الهجرة الدولية، بكل ما يترتب على ذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية على المجتمعات المحلية.

ويمتد أثر تغيّر المناخ إلى سلاسل القيمة بأكملها. فمن أبرز ما خلصت إليه النقاشات أن تراجع نشاط صيد الأسماك لا يؤثر في الصيادين وحدهم، بل يatal مختلف الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بهذا القطاع. وقد أوضح العاملون في صناعة معدات الصيد هذه العلاقة بشكل واضح، إذ قال أحدهم: «نحن نعتمد على الصيادين... وأي شيء يؤثر عليهم يؤثر علينا». وأضاف: «إذا توقف الصيد عن العمل، تتوقف البلدة كلها (أي مكان إقامته) عن العمل». وأشار المشاركون أيضاً إلى أن تراجع الإنتاج لا يatal صناعة الشباك ومعدات الصيد فحسب، بل يمتد إلى النساء اللواتي يعملن في تنظيف الأسماك، وتجار الأسماك، وسائقي النقل، وباعة الخضروات في الأسواق، بما يبرز الترابط الوثيق للاقتصاد المحلي في المناطق الساحلية. وتشير هذه النتائج إلى أن تقييم الآثار الاقتصادية لتغيّر المناخ لا ينبغي أن يقتصر على قياس الخسائر التي يتكبدها قطاع صيد الأسماك وحده، بل ينبغي أن يشمل أيضاً سلاسل القيمة المرتبطة به، والتي يعتمد عليها عدد كبير من العقّال.

## النساء بين العمل المأجور والعمل غير المرئي

أظهرت مجموعة النقاش المركزة أن النساء يتحمّلن عبئاً مزدوجاً جراء تغيّر المناخ، ليس بسبب ظروف العمل فحسب، بل أيضاً بسبب استمرار مسؤوليات الرعاية والعمل المنزلي.

فقد أوضحت إحدى العاملات في مصنع للملابس أن ارتفاع درجات الحرارة أدى إلى زيادة الإرهاق البدني داخل المصنع، قائلة: «الأمر أكثر إرهاقاً... نشعر بتعب جسدي أكبر». وأضافت: «الحر يستنزف طاقتنا ويجعل التنفس صعباً». لكن ما ان ينتهي يوم العمل، حتى تبدأ مسؤوليات أخرى في المنزل، وهو ما عبّرت عنه بقولها: «أنهي عملي في المصنع... وأعود إلى المنزل لأبدأ يوماً آخر». وكشفت النقاشات أيضاً عن هشاشة أوضاع النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي، ولا سيما اللواتي يعملن في تنظيف الأسماك أو في تصنيع مستلزمات الصيد من المنزل. فكثيرات منهن يعملن دون عقود عمل أو تأمينات أو معدات وقاية، مقابل أجور زهيدة تُحتسب على أساس الإنتاج اليومي. وقالت إحدى المشاركات عن العمل في تنظيف الروبيان/الجمبري: «يمكنك أن تجلسي من الفجر حتى الظهر في تقشير الروبيان/الجمبري... وتحصلين على عشرين جنيهاً مقابل الكيلوغرام». وأضافت أخرى: «إذا أُصبت، تذهبن لتقطيب الجرح، ثم تعودين إلى العمل». وعندما سئل المشاركون عن الفئة الأكثر تضرراً من الأزمات، اتفق معظمهم على أن النساء يواجهن مخاطر أكبر. ولا يرتبط ذلك بمسؤوليات الرعاية فحسب، بل أيضاً بكون النساء غالباً ما يفقدن وظائفهن بسرعة أكبر، في حين تكون فرصهن في إيجاد عمل بديل أكثر محدودة. وقالت إحدى المشاركات: «إذا تركت المرأة عملها... فليس من السهل أن تجد فرصة بديلة». وتؤكد هذه النتائج أن **تغيّر المناخ لا يحدث آثاراً محايدة من حيث النوع الاجتماعي، بل يتفاعل مع التقسيم القائم للعمل بين النساء والرجال، بما يؤدي إلى زيادة هشاشة النساء، ولا سيما العاملات في الاقتصاد غير الرسمي أو منخفض الأجر.**

## دور المجتمع المدني في دعم التكيف مع تغيّر المناخ وتحقيق الانتقال العادل

كشفت النقاشات عن تباين واضح في تصورات المشاركين لدور المجتمع المدني. وارتبط هذا التباين بظروفهم الاقتصادية، ومستوى اندماجهم في سوق العمل، وتفاعلهم مع النقابات أو المنظمات غير الحكومية. كما أظهرت النتائج أن الفئات الأكثر تنظيماً، كالصيادين وعاملات مصانع الملابس، كانت أكثر قدرة على التمييز بين أدوار الدولة وأدوار المجتمع المدني. في المقابل، بدت هذه الحدود أقل وضوحاً لدى العمال المياومين وعمال البناء، إذ أثر افتقارهم إلى الخدمات الأساسية في توقعاتهم من المجتمع. وفيما يتعلق بدور المجتمع المدني، كشفت نقاشات المشاركين عما يلي:

### 1. الخلط بين العمل الخيري والعمل الحقوقي

كشفت النقاشات أن تجربة عمال البناء والعمال المياومين مع المجتمع المدني اقتصرت في معظمها على الجمعيات الخيرية والمساعدات الموسمية، الامر الذي أثر في تصورهم لدوره. فعند سؤالهم عن منظمات المجتمع المدني، انصبت إجاباتهم مباشرة على المساعدات العينية أو المالية، معبرين عن عدم ثقتهم في فاعليتها. وقال أحد المشاركين: «كله كلام... لا نحصل منهم إلا على الكلام». وأضاف آخر: «يقدمون المساعدات... لكن مع الإذلال. من يقبل بالإذلال؟» وتكشف هذه الشهادات أن علاقة هذه الفئة بالمجتمع المدني لا تزال محكومة بالنموذج الخيري، الذي يقدم مساعدات مؤقتة دون أن يترك أثراً مستداماً في أوضاعهم الاقتصادية أو في قدرتهم على مواجهة الأزمات. في المقابل، قدّم الصيادون منظوراً مختلفاً يرتبط بمنظمات

حقوق الإنسان والجمعيات التعاونية والنقابات. فقد ركّزوا على التدريب، وبناء القدرات، والتوعية، والمناصرة من أجل الحقوق، بما يعكس انخراطًا أكبر مع المنظمات العاملة في مجالي التنمية وحقوق الإنسان، وليس مع القطاع الخيري فحسب. وتبرز هذه النتائج الحاجة إلى التمييز بين الدور الخيري، الذي يركز على الإغاثة والمساعدات قصيرة الأمد، والدور الحقوقي والتنموي، الذي يهدف إلى تمكين الفئات الأكثر هشاشة، والدفاع عن حقوقها، وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ.

## 2. الخلط بين أدوار المجتمع المدني والدولة

لم يقتصر الخلط لدى بعض المشاركين على التمييز بين العمل الخيري والعمل الحقوقي، بل امتد إلى عدم التفرقة بين مسؤوليات المجتمع المدني ومسؤوليات الدولة. فقد طالب عدد من عمال البناء والعمال المياومين المجتمع المدني بتوفير فرص عمل، أو قطع أراضي، أو مشروعات، أو معاشات، وهي مطالب تقع في جوهرها ضمن مسؤولية الدولة وسياسات الحماية الاجتماعية التي تنتهجها. وقال أحد المشاركين: «نريد قطعة أرض نزرعها». وقال آخر: «نريد مشروعاً نعمل فيه». وأضاف ثالث: «أعطونا معاشاً». ولا تعكس هذه المطالب سوء فهم بقدر ما تعكس حجم الحرمان الذي تعيشه هذه الفئة. ففي ظل غياب الحماية الاجتماعية وضعف حضور الدولة في حياتهم اليومية، بات يُنظر إلى المجتمع المدني باعتباره الجهة الوحيدة القادرة على التدخل، بصرف النظر عن حدود اختصاصه. أما الصيادون، فكانوا أكثر وضوحاً في التمييز بين دور الدولة ودور المجتمع المدني. إذ رأوا أن المجتمع المدني مسؤول عن التوعية، وبناء القدرات، وتوفير التدريب، وتقديم الدعم الفني، والمناصرة لصالح المهنة، في حين تتحمل الدولة مسؤولية التشريع، والحوار الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، ودعم تدابير السلامة، وإشراك المهنيين في صنع القرار. ويبدو أن هذا التمييز يرتبط بدرجة التنظيم المهني. فوجود النقابات والجمعيات التعاونية، إلى جانب مشاركة بعض الصيادين في مشروعات وبرامج تدريبية، أسهم في تعزيز فهم أوضح لأدوار مختلف الجهات الفاعلة، مقارنة بالعمال المياومين الذين يفتقرون إلى أي تنظيم تمثيلي.

## 3. ينبغي أن ينطلق دور المجتمع المدني في بناء القدرات على المستوى المحلي وليس في العاصمة

من أكثر الانتقادات التي تكررت خلال النقاشات، تركّز أنشطة المجتمع المدني في القاهرة والإسكندرية، بما يحرم العاملين في المحافظات من فرص الاستفادة منها. فقد أشار الصيادون إلى أن السفر لحضور التدريبات يمثل عبئاً مالياً كبيراً، لا سيما بالنسبة إلى العمال المياومين أو الموسمين، إذ لا يستطيع كثيرون منهم ترك أعمالهم أو تحقّل تكاليف الانتقال. وقال أحد المشاركين: «نأمل أن تهتم الجمعيات فعلاً بهذه الفئات وأن تذهب إليها حيث توجد، لأن الناس لا تملك رفاهية السفر». وأضاف: «كنت الوحيد الذي حضر التدريب». وأضاف أحد العاملين في مصنع للملابس: «لا يذهب الجميع إلى المصنع؛ يذهب شخصان أو ثلاثة فقط». ولا يعكس ذلك غياب الرغبة في التعلم، بل يعكس مركزية الخدمات والبرامج التدريبية، التي تحرم الفئات الأكثر هشاشة من الوصول إليها. ولذلك، فإن توسيع نطاق تدخلات المجتمع المدني لا يتطلب زيادة عدد البرامج فحسب، بل يتطلب أيضاً إعادة توزيعها جغرافياً بحيث تصل إلى المجتمعات المحلية بدلاً من انتظار أن ينتقل العاملون إليها.

#### 4. ينبغي أن تنتقل تدخلات منظمات المجتمع المدني من البرامج العامة إلى الاستجابة للاحتياجات الفعلية

كشفت النقاشات أن جودة تدخلات المجتمع المدني لا ترتبط بتوفير الأنشطة أو التدريبات فحسب، بل ترتبط أيضًا بمدى استناد هذه التدخلات إلى احتياجات الفئات المستهدفة ومدى إشراكها في مرحلة التصميم. وأظهرت نتائج مجموعات النقاش المركزة نمطين مختلفين من الممارسات. فمن جهة، أشار بعض المشاركين إلى أن بعض المنظمات تتشاور معهم قبل تصميم المشروعات أو التدخلات، بينما رأى آخرون أن العديد من البرامج يُصمم مسبقًا، دون فهم كافٍ لاحتياجات مختلف المهن. وقال أحد الصيادين: «بعض المنظمات تأخذ رأيًا في الاعتبار عند تصميم المشروعات». غير أنه أوضح أن هذا النهج لا يزال محدودًا ولا يمثل الممارسة السائدة، وهو ما ينعكس في طبيعة التدخلات التي لا تستجيب دائمًا لأولويات العقّال أو خصوصيات كل قطاع. واتضح هذه الفجوة جليًا عند مناقشة برامج التدريب على السلامة والصحة المهنية، التي قدّمها المشاركون باعتبارها أمثلة على البرامج العامة التي لا تراعي الاختلاف بين بيئات العمل. وقال أحد الصيادين: «التدريب شامل... فما يصلح للصياد يختلف عما يصلح للمزارع أو للعامل في المصنع». وتكشف هذه الشهادة أن المشكلة لا تكمن في غياب التدريب، بل في طريقة تصميمه. فبعض البرامج تقدّم على أنها ملائمة لجميع القطاعات، رغم أن طبيعة المخاطر تختلف اختلافًا جوهريًا بين الصيادين وعمال البناء وعاملات مصانع الملابس وغيرهم. فالصيادون يحتاجون إلى التدريب على السلامة البحرية، والتعامل مع الظروف الجوية القاسية، واستخدام معدات الإنقاذ، بينما يحتاج عمال البناء إلى مهارات للوقاية من الإجهاد الحراري وإصابات العمل، ويحتاج العاملون في المصانع إلى تدريب على المخاطر الكيميائية والتنفسية وتحسين بيئة العمل. وأشارت إحدى العاملات في مصنع الملابس إلى أن التدريب لا يصل مباشرة إلى جميع العاملين، بل يقتصر على عدد محدود منهم يتولّون بعد ذلك نقل المعلومات إلى زملائهم، وهو ما يحدّ من استفادة جميع العقّال من هذه البرامج. وتشير هذه النتائج إلى أن فعالية تدخلات المجتمع المدني لا تعتمد على عدد الدورات التدريبية المنفذة، بل على جودة عملية التصميم ومدى مشاركة الفئات المستهدفة في تحديد الموضوعات والأولويات. فالتدخلات الأكثر تأثيرًا هي تلك التي تتبع من احتياجات المجتمعات المحلية وتُصمّم بالشراكة مع أصحاب المهن أنفسهم، بدلاً من الاعتماد على نماذج تدريبية موحدة تُطبّق على جميع القطاعات. وتؤكد هذه النتائج أن إشراك الفئات المستهدفة في تصميم التدخلات ليس مجرد وسيلة لتحسين جودة البرامج، بل هو مبدأ أساسي من مبادئ الانتقال العادل، الذي يقوم على ضمان مشاركة العقّال والمجتمعات المحلية في القرارات التي تمس حياتهم وتؤثر في سبل عيشهم. ومن ثمّ، فإن الانتقال من التدخلات المصممة مركزيًا إلى التدخلات التشاركية يمثل شرطًا أساسيًا لزيادة فعالية برامج التكيف مع تغيّر المناخ وتعزيز ثقة المجتمعات المحلية في مؤسسات المجتمع المدني.

#### 5. دور النقابات في تعزيز التمكين

كشفت النقاشات أن وجود النقابات كان عاملاً مهمًا في تعزيز الوعي، والوصول إلى التدريب، وتيسير المشاركة. فقد أشار الصيادون، بصفتهم أعضاء في جمعيات تعاونية ونقابات، إلى مشاركتهم في بعض اللقاءات والمشاورات، كما تلقى بعضهم تدريبات متخصصة، حتى ولو كانت محدودة. وأوضحت إحدى العاملات في مصنع للملابس أن انتماءها إلى القطاع الرسمي

أتاح لها مزايا لا تتوفر للعاملين في القطاع غير الرسمي، قائلة: «لديّ تأمين صحي وتأمين اجتماعي، ولديّ عقد عمل». وأضافت: «النقابة مهمة؛ فهي تعزز صوتنا، وعندما أسافر للمشاركة في تدريب، أعتبر ذلك مهمة نقابية». في المقابل، افتقر عمال البناء والعمال المياومون إلى أي تنظيم نقابي أو إطار تمثيلي يدافع عن مصالحهم أو يسمح بإيصال أصواتهم، وهو ما أدى إلى تقلص فرص وصولهم إلى التدريب والمعلومات، بل وحتى إلى معرفة المؤسسات التي يمكن أن تقدم لهم الدعم. وتُظهر هذه النتائج أن التنظيم النقابي لا يقتصر على الدفاع عن حقوق العمال، بل يشكل أيضًا قناة للوصول إلى المعرفة، وبناء القدرات، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المناخية.

## أولويات المشاركين بشأن الدور المطلوب من المجتمع المدني

كشفت النقاشات أن المشاركين لا ينظرون إلى المجتمع المدني باعتباره مجرد جهة مقدّمة للمساعدات، بل باعتباره شريكًا قادرًا على الإسهام في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ، شريطة أن تتبع تدخلاته من الواقع اليومي للعَمّال وأن تستجيب لاحتياجاتهم الفعلية. وقد تباينت الأولويات التي طرحتها المجموعات المشاركة وفقًا لظروفها الاقتصادية ومستوى تنظيمها، غير أن عددًا من القضايا المشتركة برز بوضوح.

### 1. التوعية وربطها بالحياة اليومية

رغم أن الصيادين كانوا الأكثر إلماًا بمفهوم تغيّر المناخ، فقد لاحظوا أن الوعي داخل المجتمعات المحلية لا يزال محدودًا، وأن ثمة حاجة إلى تبسيط المفاهيم وربطها بالممارسات اليومية التي تمس سبل العيش. وقال أحد الصيادين: «أهم شيء الآن التوعية». ولم يكن المقصود تقديم معلومات نظرية حول تغيّر المناخ، بل توعية العاملين بكيفية التكيف مع تغيّر المواسم، وإدارة المخاطر، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتجنب الممارسات التي تؤدي إلى مزيد من تدهور البيئة.

### 2. الوصول إلى الفئات الأكثر تهميشًا (العاملون في القطاع غير الرسمي/النساء/

الأشخاص ذوو الإعاقة)

أكد المشاركون أن من أبرز التحديات هو تركّز أنشطة المجتمع المدني في المدن الكبرى، في حين تظل المجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق الساحلية والريفية، أقل حظًا في الاستفادة من هذه التدخلات. وقال أحد الصيادين: «نأمل أن تهتم المنظمات فعلًا بهذه الفئات وأن تذهب إليها حيث توجد، لأن الناس لا تملك رفاهية السفر». وتشير هذه العبارة إلى أن انخفاض المشاركة لا يعتبر نتيجة غياب الاهتمام، بل نتيجة قيود اقتصادية ولوجستية تحول دون قدرة كثير من العاملين على ترك أعمالهم أو تحقّل تكاليف الانتقال، وهو ما يجعل اللامركزية شرطًا أساسيًا لنجاح تدخلات المجتمع المدني.

### 3. الموازنة بين الدعم المباشر وبناء القدرات

بينما ركّز عمال المياومون على احتياجاتهم العاجلة المتعلقة بالدخل والحماية الاجتماعية،

أكد الصيادون أن دور المجتمع المدني لا ينبغي أن يقتصر على تقديم المساعدات، بل يجب أن يمتد إلى بناء القدرات، والدعم الفني، والتدريب على مواجهة التحديات المستجدة. وقال أحد المشاركين: «نريد التوعية... ونريد أن يجد الشباب القادمون بدائل، ويستفيدوا، ويضمنوا انتقالاً عادلاً». وتكشف هذه العبارة إدراكاً لأهمية الاستثمار في المعرفة والمهارات باعتباره جزءاً من عملية التكيف، بدلاً من الاكتفاء بتقديم استجابات مؤقتة للأزمات.

#### 4. تعزيز المشاركة المجتمعية

أظهرت النقاشات أن المشاركين لا يطالبون بتنفيذ مشروعات جديدة فحسب، بل يريدون أيضاً أن يكونوا جزءاً من عملية تحديد أولويات هذه المشروعات. وقد أشار أحد الصيادين إلى أن بعض المنظمات تستمع بالفعل إلى آرائهم قبل تصميم المشروعات، لكنه أوضح أن ذلك لا يزال استثناء أكثر منه قاعدة. وتشير هذه النتائج إلى أن المشاركة المجتمعية لا ينبغي أن تقتصر على جمع البيانات، بل ينبغي أن تمتد إلى جميع مراحل المشروع، بدءاً من تقييم الاحتياجات وتصميم التدخل، مروراً بمتابعة التنفيذ، وصولاً إلى تقييم النتائج.

#### 5. المجتمع المدني شريكاً في الانتقال العادل

تكشف النقاشات أن المشاركين يتوقعون من المجتمع المدني أن يؤدي دوراً يتجاوز مجرد تنفيذ الأنشطة. فهم يتصورونه وسيطاً بين المجتمعات المحلية وصناع القرار، ومدافعاً عن حقوق الفئات الأكثر هشاشة، وشريكاً في بناء حلول طويلة الأمد. ويعني ذلك أن المجتمع المدني، من منظور المشاركين، ينبغي أن يعمل على:

- تصميم تدخلات تشاركية قائمة على احتياجات كل قطاع مهني.
- توعية المجتمعات المحلية بشأن تغيّر المناخ وربطه بواقع عملها اليومي.
- إيصال الأنشطة والتدريبات إلى المحافظات والمناطق الأكثر تضرراً.
- تطوير برامج متخصصة تراعي تنوع المهن والاحتياجات.
- دعم التنظيمات المهنية والنقابية باعتبارها قنوات لتمثيل العقّال.
- أداء دور داعم ومناصر في إيصال مطالب الفئات الأكثر هشاشة إلى صناع القرار.

وعليه، لا يعتبر المجتمع المدني بديلاً عن الدولة ولا خصماً لها، بل شريكاً في بناء القدرة على الصمود، وتمكين المجتمعات المحلية، وضمان أن تكون سياسات التحول العادل أكثر استجابة لاحتياجات الفئات الأكثر تضرراً. وكما رأينا، وكما عبّر المشاركون، لا يكمن التحدي الرئيسي في غياب تدخلات المجتمع المدني بقدر ما يكمن في كيفية تصميم هذه التدخلات، وأماكن تنفيذها، ومدى إشراك الفئات المستهدفة في تحديد أولوياتها. وكشفت النقاشات أن التدخلات تكون أكثر فاعلية حين تتبع من احتياجات المجتمعات المحلية، وتراعي خصوصيات كل مهنة، وتنفذ بالقرب من الفئات المستهدفة، بدلاً من الاعتماد على برامج عامة أو مركزية لا تستجيب دائماً لواقع العاملين. كما أكد المشاركون أن بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ لا يتحقق عبر التدريب أو حملات التوعية وحدها، بل يتطلب شراكة حقيقية مع أصحاب المهن في تصميم المشروعات وتحديد أولوياتها. غير أن هذه الشراكة، على أهميتها، تظل محدودة الأثر ما لم تُترجم إلى سياسات عامة تستجيب لاحتياجات المجتمعات المحلية. وهو ما قاد النقاشات مراراً إلى دور الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي المسؤول عن التشريع والتنظيم وتوجيه مسارات التنمية.

## دور الدولة: التنمية والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي في مواجهة تغير المناخ

كشفت النقاشات أن المشاركين لا ينظرون إلى تغير المناخ باعتباره ظاهرة طبيعية منفصلة عن السياسات العامة، بل يرون أن آثاره تتفاقم في ظل غياب الحماية الاجتماعية، وضعف الحوار مع اصحاب المصلحة، وتنفيذ مشروعات تنموية لا تراعي دائماً الأبعاد البيئية والاجتماعية. ومن ثم، تجاوزت مطالب المشاركين معالجة تغير المناخ لتشمل الدعوة إلى إعادة نظر جوهرية في كيفية إدارة الدولة للتنمية والعمل والحماية الاجتماعية. وقد سلّطت النقاشات الضوء على ما يلي:

### 1. غياب الحوار الاجتماعي وإقصاء أصحاب المصلحة

كان الشعور بالإقصاء من عملية صنع القرار أكثر المحاور تكراراً بين المشاركين، ومنهم الصيادون، رغم معرفتهم الواسعة بالبيئة البحرية ومواسم الصيد والتغيرات التي تطرأ عليها. وقال أحد المشاركين: «نحن جميعاً أعضاء في النقابة، وعندما نحضر اجتماعاً حول خطة حكومية، لا ينعكس أيُّ من آرائنا في ما يتم اتخاذه... مشاركتنا مجرد مشاركة رمزية». وأضاف مشارك آخر: «نريد حواراً اجتماعياً حقيقياً بشأن كل ما يتعلق بالعمل وتنظيم مهنة الصيد». وأشار أحد الصيادين إلى أن الجهات المسؤولة تعتمد على الدراسات الفنية والاستشاريين، دون الاستفادة من الخبرة المتراكمة لدى العاملين أنفسهم، قائلاً: «لقد استشاروا المكاتب والمهندسين والخبراء... لكنهم لم يستشيروا الصيادين والمزارعين». وتعكس هذه الشهادات شعوراً بأن المشاركة الحالية تقتصر على مشاورات شكلية لا تؤثر في القرارات النهائية. كما تكشف عن فجوة بين المعرفة الفنية التي تستند إليها السياسات العامة والمعرفة المحلية التي يمتلكها أصحاب المهن، والتي يمكن أن تسهم في تصميم تدخلات أكثر واقعية واستدامة. ويتعارض ذلك مع منظور العدالة المناخية، الذي تُعدّ فيه المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة شرطاً أساسياً لضمان استجابة السياسات لاحتياجات المجتمعات الأكثر تضرراً، والحد من الآثار السلبية غير المقصودة للتدخلات التنموية.

### 2. التنمية دون تقييم كافٍ للآثار البيئية والاجتماعية

لم يعترض المشاركون على فكرة التنمية أو تطوير البنية التحتية، بل ركّزوا انتقاداتهم على طريقة تنفيذ بعض المشروعات، ومدى مراعاتها لطبيعة النظم البيئية وسبل عيش المجتمعات المحلية. فقد أشار الصيادون إلى أن تطوير بحيرة المنزلة وتكريكها، رغم أنه استهدف تحسين أوضاع البحيرة، أدى من وجهة نظرهم إلى تدمير الموائل الطبيعية التي تعتمد عليها الأسماك في التغذية والتكاثر، وهو ما انعكس، بحسب قولهم، في تراجع إنتاج الأسماك وتناقص التنوع البيولوجي. وقال أحد المشاركين: «قبل تكريك بحيرة المنزلة، كنا نصطاد نحو 20 كيلوغراماً في ثلاث ساعات... أما الآن، فنحتاج إلى ثلاثة أيام». وأضاف آخر: «الأسماك تبني أعشاشها ومساكنها... لقد دُمّرت البيئة. إلى أين ستذهب الأسماك؟» كما ربط عدد من الصيادين بين المشروعات الصناعية المقامة بالقرب من البحر والبحيرة وبين ارتفاع درجة حرارة المياه، وتغير لونها، وتراجع بعض أنواع الأسماك. وقال أحد الصيادين: «نظام تبريد المصنع موجود في وسط المياه... المياه نفسها تغير لونها». وبصرف النظر عن التفسير العلمي لهذه العلاقة، تعكس هذه الشهادات وعياً لدى المجتمعات المحلية بأن تقييم المشروعات لا ينبغي أن يقتصر على العائد الاقتصادي، بل ينبغي أن يشمل أيضاً آثارها البيئية والاجتماعية على الفئات التي تعتمد سبل عيشها على

الموارد الطبيعية. كما تشير النتائج إلى أن غياب تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي بمشاركة المجتمعات المحلية قد يأتي بنتائج عكسية، بحيث تتحول بعض التدخلات التنموية إلى مصدر جديد للهشاشة بدلاً من تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ.

### 3. غياب الحماية الاجتماعية يفاقم آثار تغيّر المناخ

كشفت النقاشات أن ضعف منظومات الحماية الاجتماعية كان من أبرز العوامل التي تزيد من هشاشة المشاركين إزاء تغيّر المناخ. فقد أوضح عمال البناء والعمال المياومون أنهم يفتقرون حتى إلى أبسط أشكال الحماية، كالتأمين الصحي، أو التأمينات الاجتماعية، أو الدخل البديل عند توقف العمل. وقال أحد المشاركين: «لو بقيت في البيت، فلن تجد شيئاً تأكله». وأضاف آخر: «ليس لدي تأمين أو علاج طبي... وليس لدي أي شيء يثبت أنني مواطن». وروى أحد العمال كيف اضطر إلى العودة إلى العمل في اليوم التالي مباشرة بعد تعرضه لإصابة، رغم توصية الطبيب له بالراحة، لأنه لا يملك أي مصدر آخر للدخل. وبالمثل، أشار الصيادون إلى أن ارتفاع تكاليف التأمينات، إلى جانب تراجع الدخل وزيادة نفقات الصيد، دفع كثيرين منهم إلى التوقف عن سداد اشتراكاتهم. وقال أحد المشاركين: «أصبحت الأولوية لمصاريف الصيد». وتكشف هذه النتائج أن تغيّر المناخ وحده لا يزيد من الهشاشة، لكن آثاره تصبح أشد وطأة حين تقترن بضعف شبكات الأمان الاجتماعي، بما يجبر العمال على تحمّل المخاطر الصحية والاقتصادية دون أي حماية.

### 4. دعم الانتقال بدلاً من تحميل العمال كلفته

ناقش الصيادون عددًا من التدابير الجديدة المتعلقة بتنظيم المهنة وتعزيز السلامة، كاستخدام أجهزة التتبع أو معدات الإنقاذ. وأكدوا أنهم لا يعترضون على تطوير المهنة أو رفع معايير السلامة، بل يعترضون على تحمّل الكلفة الكاملة لهذه التحولات دون أي دعم. وقال أحد المشاركين: «هناك أمور جديدة مثل نظام تحديد المواقع... GPS ونظام رصد السفن VMS... يجب على الحكومة أن تساعد وتوفر التسهيلات، لكن فكرة الإلزام وارتفاع الأسعار صعبة». وأضاف آخر: «متطلبات السلامة مكلفة جداً... والحكومة لا تساعد». وتوضح هذه الشهادات أن نجاح السياسات الجديدة لا يعتمد على سنّ التشريعات فحسب، بل يتطلّب أيضًا توفير آليات للتمويل والدعم تمكّن الفئات المستهدفة من الامتثال لها، ولا سيما في القطاعات التي تعتمد على العمالة الصغيرة وغير الرسمية. ويُعدّ ذلك أحد المبادئ الأساسية للانتقال العادل، الذي يقوم على عدم تحميل الفئات الأكثر هشاشة وحدها كلفة التحول البيئي، بل توزيع هذه الكلفة توزيعًا عادلاً بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع.

### 5. الدولة من منظور المشاركين

تكشف النقاشات أن المشاركين لا يطالبون الدولة بتقديم الدعم المالي فحسب، بل يطالبونها أيضًا بإعادة تعريف علاقتها بالمجتمعات المحلية، من خلال اعتماد سياسات أكثر تشاركية، وربط خطط التنمية بالخبرات المحلية، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وإجراء تقييمات بيئية واجتماعية قبل تنفيذ المشروعات، وتوفير الدعم اللازم لتنفيذ التحولات المطلوبة. وتشير النتائج إلى أن تحقيق التكيف مع تغيّر المناخ لا يرتبط بتنفيذ المشروعات أو تطوير البنية التحتية فحسب، بل يرتبط أيضًا بقدرة الدولة على بناء الثقة مع المجتمعات المحلية، والاعتراف بخبرات أصحاب المهن، وإشراكهم في صنع القرار، وضمان ألا تتحمل الفئات الأكثر هشاشة وحدها عبء التحولات البيئية والاقتصادية.

## تقاطع رؤى الفاعلين مع تجارب المستفيدين

عند مقارنة رؤى الفاعلين في مجموعات النقاش المركزة بمجموعة المستفيدين، يتضح تقارب واضح في فهمهما للدور المطلوب من المجتمع المدني. فقد اتفقت المجموعتان على أهمية الانطلاق من احتياجات الفئات المتضررة وظروفها الفعلية، وعلى ضرورة أن يتجاوز المجتمع المدني التوعية ليشمل المعالجة الفعلية للقضايا والسياسات التي تمس حياة الناس، والوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة في المناطق والقطاعات الأكثر تعرضاً للآثار البيئية والمناخية. كما تقاربت المجموعتان في التأكيد على أهمية ربط القضايا المناخية بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما العمل والدخل والصحة والحماية الاجتماعية، وعدم التعامل مع تغيّر المناخ باعتباره قضية بيئية منفصلة عن الظروف التي تحدد قدرة الناس على التكيف. ويعزز هذا التقارب تأكيد الفاعلين على ضرورة إشراك المجتمعات المحلية في إنتاج المعرفة والحلول، وإدراك المستفيدين لأهمية أن تكون التدخلات ملائمة لاحتياجاتهم الفعلية ولطبيعة المشكلات التي يواجهونها. في المقابل، تضيف مجموعة المستفيدين بعداً مهماً ينبغي أن يأخذه المجتمع المدني في الاعتبار، وهو الفجوة بين الدور الذي يرى الفاعلون أنهم يؤدونه وبين ما يصل فعلياً إلى الفئات التي يُفترض أن تستفيد من هذا الدور. فخبرات المجتمع المدني في البحث، والمناصرة، والتقاضي، والتشبيك، وتطوير البدائل، لا تُترجم بالضرورة إلى أثر ملموس لدى الفئات المتضررة. ومن هنا تبرز أهمية عدم قياس نجاح أي تدخل استناداً فقط إلى عدد الأنشطة أو الدورات التدريبية أو الدراسات المنفذة، بل بمدى ملاءمتها لاحتياجات الناس، وقدرتها على إحداث تغيير في قدرتهم على التكيف والمشاركة والتأثير.

فضلاً عن ذلك، تستوجب تجارب المستفيدين أن ينظر إليهم المجتمع المدني باعتبارهم أصحاب معرفة وخبرة، وليس مجرد فئات مستهدفة. فتجاربهم في العمل والبيئة وسبل العيش يمكن أن تساهم في تعريف المشكلة، وتحديد الأولويات، وتصميم الحلول. وعليه، فإنّ التحدي الذي يواجه المجتمع المدني لا يقتصر على تطوير أدواته وقدراته الداخلية، بل يمتد إلى مراجعة الفجوة بين المعرفة والأدوار التي ينتجها وما يصل فعلياً إلى المجتمعات، وتحويل المشاركة من مجرد الاستماع إلى احتياجات الفئات المتضررة، إلى شراكة حقيقية في بناء الحلول والسياسات.

## مجتمع الممارسة

في ختام جلسات النقاش، طُرح مفهوم مجتمع الممارسة وأُطلق امتداداً للعمل التشاركي الذي يجمع المشاركين في القاهرة والمحافظات، ولا سيما المجموعات الشبابية المهتمة بتغيّر المناخ والعدالة المناخية. ويتيح مجتمع الممارسة فرصة لتبادل الخبرات على المستويين الوطني والإقليمي، وطرح أفكار عملية حول التكيف، وتنفيذ أنشطة محلية ودراسات حالة، والتواصل مع مجموعات أخرى في البلدان الشريكة في المشروع البحثي من خلال فعاليات تنظّم عبر الإنترنت.

## الخلاصة

كشفت جلسات النقاش أن تغيّر المناخ، كما يدركه المشاركون، لا يمكن التعامل معه باعتباره قضية بيئية منفصلة عن سياقاته الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية. فقد ارتبطت آثار تغيّر المناخ في النقاشات بالفقر والهشاشة، وظروف العمل والدخل، والصحة، والحماية الاجتماعية، والزراعة، وسبل العيش، مع تأكيد واضح على أن هذه الآثار لا تتوزع بشكل متساوٍ، وأن من يعانون أصلاً من ظروف اقتصادية واجتماعية أكثر هشاشة هم الأكثر عرضة لها والأقل قدرة على التكيف. وقاد ذلك إلى بروز مفهوم العدالة المناخية باعتباره إطارًا يتجاوز توزيع الأضرار والتمويل، ليشمل أسئلة أوسع تتعلق بالحقوق، والمسؤولية، والقدرة على الحماية، والمشاركة في صياغة الحلول. وفي الوقت ذاته، كشفت النقاشات عن فجوة بين وجود المؤسسات والاستراتيجيات والسياسات من جهة، وقدرتها على العمل بشكل متنسق ومتكامل من جهة أخرى. فوفقًا للمشاركين، لا تكمن المشكلة في غياب المؤسسات فحسب، بل في ضعف التنسيق، والمركزية، وغموض المسؤوليات، وصعوبة الوصول إلى المعلومات، والفجوة بين السياسات المكتوبة والممارسة الفعلية. كما تبين أن محدودية المشاركة في صنع السياسات، تُمثّل أحد أسباب محدودية قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للاحتياجات الفعلية للفئات المتضررة. وبرز المجتمع المدني في النقاش، باعتباره يمتلك إمكانيات وخبرات كبيرة، تتبع من صلاته الوثيقة بالمجتمعات المحلية، وتمتد إلى إنتاج المعرفة، والتوعية، والمناصرة، والتفاوض، وابتكار البدائل، والتأثير في السياسات. غير أن هذه الإمكانيات تعوقها تحديات داخلية، منها ضعف التشبيك وتبادل الخبرات، وضعف تراكم المعرفة داخل المؤسسات، ونقص الكوادر والخبرات المتخصصة، إضافة إلى التحديات المتعلقة بالتمويل والوصول إلى المعلومات وإلى دوائر صنع القرار. كما كشفت النقاشات أن المجتمع المدني بحاجة إلى الانتقال من الجهود المتفرقة إلى بناء قدرة جماعية أكبر على التأثير والمساءلة. وتكتسب هذه الخلاصة أهمية أكبر عند مقارنتها بتجارب المستفيدين. إذ يتضح أن التحدي لا يكمن فقط في امتلاك المجتمع المدني للأدوار والأدوات، بل أيضًا في مدى وصول هذه الأدوار إلى الفئات الأكثر تضررًا وترجمتها إلى أثر ملموس في حياتهم. فضلًا عن ذلك، يظل نجاح هذا الدور مرهونًا بوجود دولة تتبنى حوارًا اجتماعيًا حقيقيًا، وتعترف بخبرات أصحاب المهن، وتدمج سياسات التنمية مع سياسات الحماية الاجتماعية والعمل اللائق، بما يضمن أن يصبح التكيف مع تغيّر المناخ جزءًا من عملية أوسع، تهدف إلى تحقيق انتقال عادل، يضمن ألا تتحمل الفئات الأكثر هشاشة وحدها عبء الأزمات البيئية والاقتصادية. إضافة إلى ذلك، يتطلب تعزيز دور المجتمع المدني في مجال العدالة المناخية الجمع بين خبراته في المناصرة وإنتاج المعرفة والتأثير في السياسات، والمعرفة التي تمتلكها المجتمعات المتضررة من خلال تجاربها اليومية. ويعني ذلك الانتقال من التعامل مع الفئات المتضررة باعتبارها موضوعًا للتدخل، إلى إشراكها شريكًا في تحديد المشكلات، وتحديد الأولويات، وتطوير الحلول، وتقييم السياسات. وعليه، تخلص الجلسات إلى أن تعزيز العدالة المناخية لا يقتصر على تطوير السياسات البيئية والمناخية وحسب، بل يتطلب أيضًا معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المنتجة للهشاشة، وتحسين الحوكمة والتنسيق والمشاركة، وبناء مجتمع مدني أكثر تماسكًا وأكثر ارتباطًا بالمجتمعات التي يُفترض أن يمثل مصالحها ويدافع عن حقوقها.



# annd

Arab NGO Network  
for Development

شبكة المنظمات العربية  
غير الحكومية للتنمية

[www.annd.org](http://www.annd.org)

f @ X in v